

الجمهورية العربية المتحدة



مَعهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ٩١٣

(٣) محاضرات في التحليل الكمي

اعداد

د. يوسف نصر الدين محمد

يولية سنة ١٩٦٩

القاهرة

٣ شارع محمد مصطفى - الانكسار

الآراء التي وردت في هذه المذكرة
تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاته

الباب الأول

نبذة نظرية الاحتمالات :

عند رمي قطعة من النقود فإنه يقال أن ٥٠% نرى وجه الشعار ومعنى ذلك أنه عند رمي قطعة النقود (١٠٠) مرة فإن عدد مرات ظهور الشعار يكون ٥٠ مرة وقد يحدث أن يكون عدد ظهور الشعار أقل أو أكثر من هذا العدد ولكن عند تكرار الرمي مئات المرات عند نفس الظروف فإن العدد يكون في المتوسط (٥٠) مرة .

وتسمى نسبة عدد ظهور الشعار الى العدد الكلى من المحاولات (الرمي) بالتكرار النسبي فمثلا اذا كانت عدد مرات الرمي n وعدد الظهور هو m فإن

$$\text{التكرار النسبي} = \frac{\text{عدد مرات الظهور}}{\text{عدد المحاولات}} = \frac{m}{n}$$

ونعرف الاحتمال بأنه العلاقة بين عدد المرات الظهور الى عدد المحاولات عندما يكون عدد المحاولات كبيرا .
وتكتب

$$\text{الاحتمال} = \text{نهاية } \frac{m}{n} \text{ (عندما } n \text{ تتوّل الى ما لا نهاية)}$$

أى أن

$$H = \lim_{n \rightarrow \infty} \frac{m}{n}$$

ونلاحظ أن ح تنحصر ما بين صفر والواحد الصحيح

التوزيعات والمنحنيات التكرارية :

تنقسم الظواهر التي تكون محل البحث الى قسمين :

(أ) ظواهر كمية بمعنى أنها تقاس بكميات عددية مثل الطول والوزن والدخل والانفاق ٠٠٠٠٠ الخ

(ب) ظواهر نوعية : مثل الحالات الاجتماعية والتعليمية والصحية .

والظاهرة محل البحث والدراسة أيا كانت كمية أو نوعية تسمى بالمتغير العشوائى أذ لا يمكن تحديد لها

قيمة مسبقا وذلك لأنها يعتمد على كثير من الظروف المحيطة بها والتي ليس فى وسعنا معرفتها .

فمثلا فى مستشفى الولادة فى يوم واحد يولد ١٠٠ طفل فان عدد الذكور أو عدد الاناث

يأخذ قيم عشوائية بين (١ ، ١٠٠) أى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ كما أن عدد الاطفال كميّة

عشوائية أيضا .

ومثال آخر فان عدد المكالمات الواردة على لوحة التليفونات متغير عشوائى لا يمكن تحديده

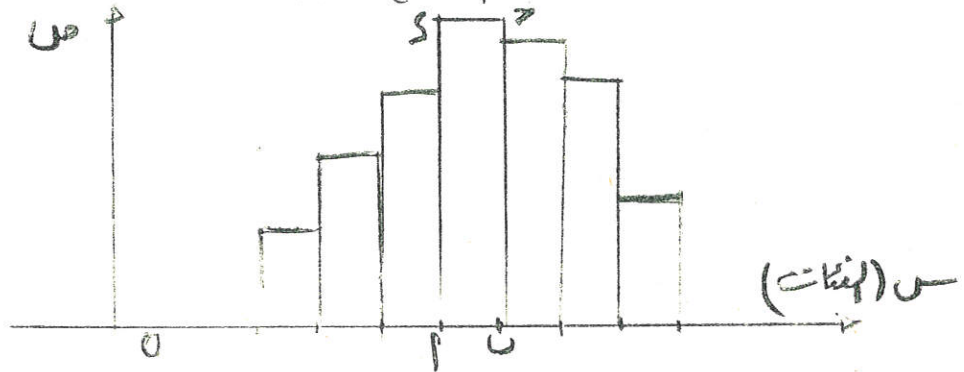
قيمه فى أى لحظة .

نفرض أن المتغير س تأخذ عدة قيم مختلفة فى حالات مختلفة فمثلا (فى حالة أعمار مجموعة

معينة من الاشخاص) فان س تمثل عمر الشخص بالسنوات ونرى أن قيمة س تتغير من شخص لآخر

ولكن اختلاف قيم س لا يمنع أن يكون بعض الاشخاص متقاربين فى العمر تقسم المدى بين الاعمار الى

فئات ويوجد التكرارات فى كل فئة ونرسم المدرج التكرارى كما فى الشكل



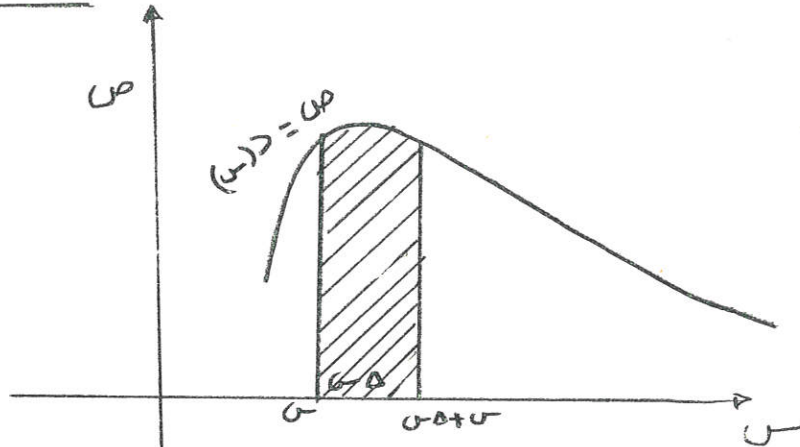
ونلاحظ أن

- (١) ارتفاع المستطيل يتوقف على بعده عن المحور السيني أى أن الارتفاع يتغير مع تغير قيمة s
- (٢) مساحة كل مستطيل يمثل عدد القيم الواقعة بين مبدأ ونهاية الفترة المقام عليها المستطيل .
- (٣) مجموع مساحة المستطيلات كلها تمثل عدد القيم كلها n

$$ح = \frac{\text{مساحة المستطيل أ ب ح د}}{\text{مساحة المستطيلات كلها}} = \text{احتمال أن قيمة } s \text{ تقع بين داخل الفترة أ ب}$$

المنحنى التكرارى :

- نفرض أن مبدأ الفترة هو s ونهايتها $s + \Delta$ أى أن طول الفترة Δ s ونفرض أنها صغيرة وموجبة وهى تمثل عرض المستطيل .
- نفرض أن Δ s تصغر فنجد أن المستطيلات المتجاورة تضيق وبذلك تتلاشى أركان المستطيلات وفى النهاية نحصل على منحنى ما يسمى بالمنحنى التكرارى كما فى الرسم .



الشكل (٢) : دالة التوزيع أو التكرار

- ونلاحظ أن القيم المحصورة بين $(s, s + \Delta)$ ممثلة بمساحة الشريط الضيق الذى عرضه Δ s وارتفاعه $ص$ ويبعد عن المحور الصادى بمقدار s وتكون المساحة التى تحت المنحنى تمثل عدد القيم كلها ولتكن n .

نفرض أن $v = d(s)$ دالة التوزيع أو التكرار وعلى ذلك فإن المساحة التي تحت المنحنى تمثل n وهي تساوي

$$n = \int v \cdot ds$$

وعلى ذلك فإن

$$h = \frac{\text{مساحة الشريط}}{\text{المساحة التي تحت المنحنى}} = \frac{v \cdot \Delta s}{\int v \cdot ds} = \frac{v \cdot \Delta s}{n} = \text{احتمال وقوع المتغير } s \text{ من } (s, s + \Delta s)$$

ونلاحظ أن h تنحصر من الصفر والواحد حيث أن

$$1 = \int \frac{v \cdot ds}{n}$$

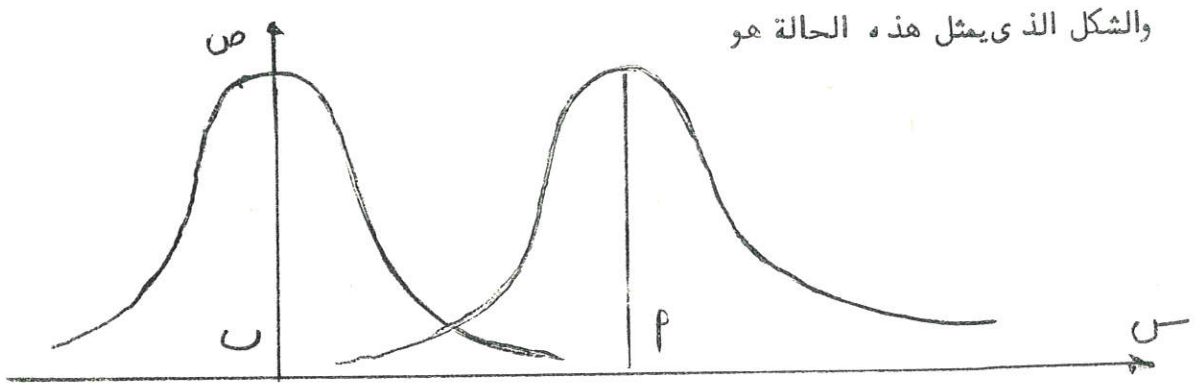
وتسمى الدالة $\frac{v}{n}$ بدالة الاحتمال

ونلاحظ أن الفرق بين دالتى التكرار والاحتمال هو وجود المقدار n فى المقام . وقد عرفنا أن $n =$ هى مجموع التكرارات أو المساحة التى تحت المنحنى التكرارى ونلاحظ أن صورة الدالة $v = d(s)$ تتوقف على ظروف تغير المتغير s ويوجد عديد من الصور لهذه الدالة منها

$$v = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{(s-a)^2}{2\sigma^2}}$$

وهذه الصورة أكثر الصور وأهمها استخداما .

ويمكن اثبات أن $a =$ الوسط الحسابى ، $\sigma =$ الانحراف المعياري



والمنحنى البياني لهذه الدالة متماثل بالنسبة الى الوسط الحسابى أ

ونوضع

$$\xi = \frac{س - أ}{ع}$$

$$ص = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{\xi^2}{2}}$$

فالمحنى البياني لهذه الدالة متماثل بالنسبة الى المحور الصادي كما في الشكل ويسمى

المنحنى الاحتمالى بالمنحنى المعتاد أو منحنى جاوس .

ونرى أن من أهم التطبيقات بل من أولى المسائل التى استخدم فيها هذا المنحنى لتمثيل التوزيع التكرارى للأخطاء فى قياس الظواهر . فمن المعلوم عند قياس الظاهرة فان الجهاز يقدرها بأقل من الحقيقة أو أكثر منها . أى أن الخطأ يكون أحيانا موجبا وأحيانا سالبا ومن الطبيعى أنه اذا لم يكن هناك تحيز من ناحية خاصة فان الأخطاء السالبة تكون فى عددها تساوى الأخطاء الموجبة وتكون كلها موزعة توزيعا تكراريا متماثلا حول الوسط الحسابى لها .

ودالة التكرار الاحتمالى فى هذه الحالة هي

$$ص = \frac{ن}{\sqrt{2\pi} ع} e^{-\frac{س^2}{2ع^2}}$$

حيث ن تمثل عدد الأخطاء كلها ، س مقدار الخطأ ، ع - الانحراف المعياري ، فإذا مثلنا هذا المنحنى بيانياً فاننا نحصل على منحنى متماثلاً حول المحور الصادي والوسط الحسابي للأخطاء يساوي صفراً .

وقد عرفنا أن عدد الأخطاء التي تقع بين (س ، س + Δ س) هي ص . Δ س بشرط أن تكون Δ س صغيرة وعلى ذلك فان عدد الأخطاء التي تقع بين س_١ ، س_٢ هي

$$\int_{س_١}^{س_٢} ص د س$$

فإذا كانت س_١ = - ف ، س_٢ = ف

فمن التماثل نجد أن

$$\int_{س_١}^{س_٢} ص د س = \int_{-ف}^{ف} ص د س = ٢ \int_{٠}^{ف} ص د س$$

فإذا أخذنا وحدة قياس الخطأ س تساوي القيمة المعيارية $\frac{ع}{س}$ ثم قسمنا على عدد الأخطاء ن حصلنا على صورة بسيطة

$$ص = \frac{١}{\sqrt{٢\pi}} e^{-\frac{س^٢}{٢}}$$

حيث س تدل على مقدار الخطأ مقاساً بوحدات الانحراف المعياري ، ص تدل على احتمال حدوث هذا الخطأ سواء كان سالباً أو موجباً .

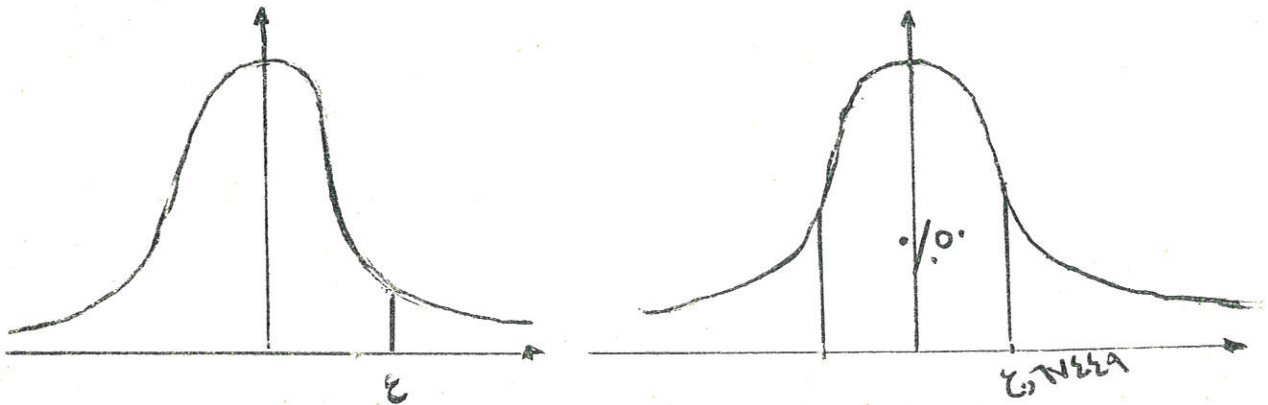
∴ احتمال حصول خطأ لا يزيد مقداره على المقدار F بصرف النظر عن إشارة F هو

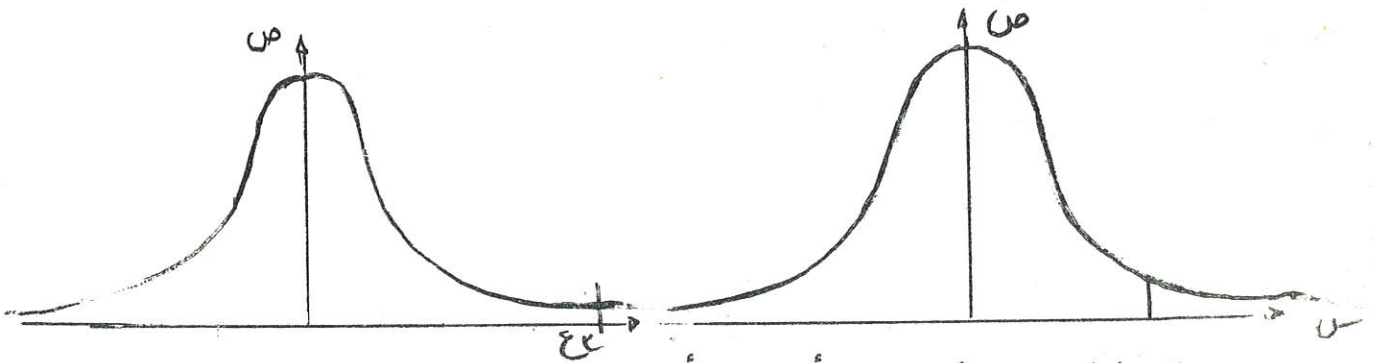
$$2 \int_0^F \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{t^2}{2}} dt$$

وقد أجتهد كثيرون في عمل جدول لقيم F المختلفة وسنذكر هنا بعض القيم المهمة لهذا الاحتمال

ف قيم معيارية	ص = دالة الاحتمال
١ر	٠٧٩٦٦ر
٥ر	٣٨٢٩٢ر
٦٧٤٤٩ر	٥٠٠٠٠ر
١ر٠	٦٨٢٦٨ر
٢ر٠	٩٥٤٥٠ر
٣ر٠	٩٩٧٣٠ر
٤ر٠	٩٩٩٩٤ر

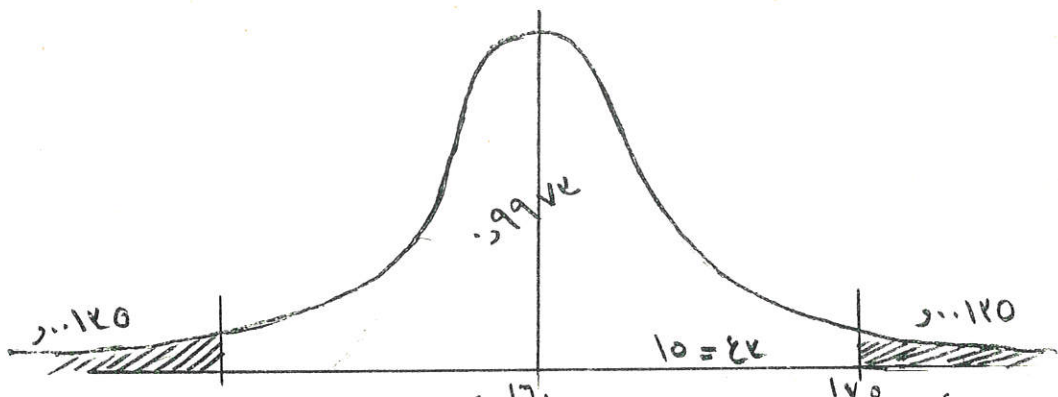
معنى ذلك أن ٥٠% من الأخطاء لا يزيد مقدارها العددي عن ٠٦٧٤٤٩ر من الانحراف المعياري وأن ٦٨٢٦٨ر% منها لا يزيد عن نفس الانحراف المعياري ، ٩٥ر٤٥% لا يزيد عن ضعف الانحراف المعياري ، ٩٩ر٧٣% لا يزيد عن ثلاثة أضعاف الانحراف المعياري وأخيرا ٩٩ر٩٩٤% لا يزيد عن أربعة أمثال الانحراف المعياري .





مثال (١) : اذا كان معروفا أن متوسط أطوال مجموع من الطلبة هو ١٦٠ سم وانحرافها المعياري ٥ سم ، فأوجد احتمال الحصول على طالب طوله أطول من ١٧٥ سم علما بأن أطوال هذه المجموع توزع توزيعا معتادا .

الحل : ع = ٥ سم
الطول المطلوب أكثر من ١٧٥ سم



من الرسم نرى أن الاحتمال الحصول على طالب طوله أطول من ١٧٥ سم هو

$$\frac{1}{769} = \frac{13}{100000} = \text{ح}$$

أي أنه في كل ٧٦٩ طالب نختارون اختيارا عشوائيا نتوقع أن نجد بينهم طالب واحد طوله ١٧٥ سم فأكثر .

مثال (٢) : فى المثال السابق ما هو احتمال الحصول على طالب ينحصر طوله بين ١٦٠ سم و ١٥٧ سم وما هو احتمال الحصول على طالب يقع طوله بين ١٥٧ سم ، و ١٦٢ سم ،

الحل : القيمة المعيارية

$$Z = \frac{س - أ}{ع} = \frac{١٦٠ - ١٥٧}{٥} = \frac{٣}{٥} = ٠.٦$$

قيمة ٠.٦ (بدون النظر الى الاشارة القيمة المقابلة لها فى الجدول ٠.٢٢٥٧٥

أى أن احتمال وجود طالب ينحصر طوله بين ١٦٠ ، ١٥٧ هو $\frac{٢٢٥٧٥}{١٠٠٠٠٠} = ٠.٢٢٥٧٥$ والقيمة المعيارية الأخرى

$$Z = \frac{١٦٢ - ١٦٠}{٥} = \frac{٢}{٥} = ٠.٤$$

والقيمة التى يقابلها فى الجدول ٠.٤٣٣١٩ أى أن احتمال وجود طالب ينحصر طوله بين ١٦٠ ، ١٦٢ هو $\frac{٤٣٣١٩}{١٠٠٠٠٠} = ٠.٤٣٣١٩$

وعلى ذلك فان احتمال وجود طالب طوله ينحصر بين ١٥٧ ، ١٦٢ هو

$$٠.٢٢٥٧٥ + ٠.٤٣٣١٩ = ٠.٦٥٨٩٤$$

مثال (٣) : فى المثال السابق اذا كان لدينا ٢٠٠٠ طالب فاجد عدد الطلبة الذين يريد اطوالهم عن ١٦٨

الحل : القيمة المعيارية

$$Z = \frac{س - أ}{ع} = \frac{١٦٠ - ١٦٨}{٥} = \frac{-٨}{٥} = -١.٦$$

القيمة المعيارية المقابلة لـ (- ١.٦) من الجدول ٠.٩٤٥٢٠

∴ عدد الطلبة الذين يكون أطوالهم ١٦٨ سم أو أقل = $٠.٩٤٥٢ \times ٢٠٠٠ = ١٨٩٠.٤$

أى أن عدد الطلبة الذين طولهم أكبر من ١٦٨ هو

$$٢٠٠٠ - ١٨٩٠ = ١١٠ \text{ طالب}$$

مثال (٤) : اذا كان احتمال الحصول على طالب طوله أكثر من ١٦٠ سم وأقل من قيمة معينة

هو ٠٩١٤٦ اره ما هى القيمة المجهولة .

الحل :

$$ف = \frac{س - ١٦٠}{٥}$$

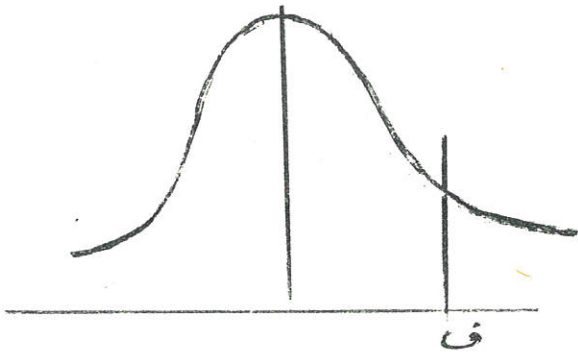
القيمة المعيارية التى تقابل ٠٩١٤٦ اره هى

$$ف = ٠.٥$$

$$٠.٥ = \frac{س - ١٦٠}{٥}$$

$$س - ١٦٠ = ٢.٥$$

$$س = ١٦٢.٥$$



مسألة : اذا كان عدد مفردات توزيع الدرجات بالنسبة الى امتحان ما يتبع التوزيع المعتاد متوسطه

٥١ وانحرافه المعيارى ٨

اوجد عدد الطلبة الذين ينحصر درجاتهم ما بين ٤٥ ، ٧٠ من بين ١٠٠٠ طالب

(الجواب - ٧٦٥ طالب)

الباب الثاني

نظرية العينات

فى دراستنا التمهيدية لعلم الاحصاء بحثنا القواعد والطرق الاحصائية التى نستخدمها عند دراسة مجموعة من المفردات لنتعرف على خواصها لنميزها من غيرها من المفردات المجموعات الأخرى تلك الخواص الاحصائية مثل الوسط الحسابى الذى يمثل مفردات المجموعة كنموذج لها - أو الانحراف المعياري الذى يقيس تشتتها حول الوسط الحسابى أو تقاربها منه أو معامل الارتباط الذى يقيس العلاقة بين ظاهرتين لاحظنا أن المجهود الفعلى يزداد كلما زادت عدد المفردات التى تدخل فى الظاهرة فضلا عن التكاليف المادية التى ترهق الباحث وتحول بينه وبين اجراء البحث واستخراج النتائج التى يريد ها . ولكن هناك طريقة نلجأ اليها الا وهى أننا نأخذ من المجموعة الكبيرة من المفردات المطلوب بحثها والتى تسمى بالمجتمع الأصى أو المجتمع الاحصائى * ومجموعة صغيرة نسميها العينة ثم ندرس هذه العينة الصغيرة بدل المجتمع الكبير - ونقول أن الخواص الاحصائية للمجتمع الأصى هى نفس الخواص الاحصائية للعينة تقريبا - ويعتمد هذا التقريب على نوع العينة وطريقة أخذها والشروط التى تتوافر فيها .

ومن أنواع العينة ما يلى :

* المجتمع الاحصائى : اما أن يكون محدودا أو غير محدود أو حقيقيا أو افتراضيا

المجتمع المحدود هو أن يكون معلوم حجم مفرداته بينما المجتمع الغير محدود يكون حجمه لانهائيا والمجتمع الحقيقى هو ذلك المجتمع الموجود فعلا وأمثلته كثيرة بينما المجتمع الافتراضى هو المجتمع الذى نتصور وجوده .

١ - العينة البسيطة (العشوائية)

هى العينة التى يتم سحبها من المجتمع بطريقة ما بشرط أن كل عنصر من عناصر المجتمع تتاح له فرصة الظهور فى العينة ومثال ذلك نفرض أننا نبحث فى أجور مجموعة كبيرة من العمال بقصد معرفة المتوسط العام للأجور بين هؤلاء العمال ، فاننا نأخذ مجموعة صغيرة من المجموعة الكبيرة بشروط اعطاء كل عامل يتاح له الفرصة الظهور فى المجموعة الصغيرة أى أخذ مجموعة صغيرة من العمال بدون تحيز (سحب العمال بطريقة عشوائية) - من هذه العينة العشوائية نحسب متوسط الأجور فى هذه العينة ونعتبره المتوسط العام للأجور تقريبا .

من صفاتها أنها سهلة وأكثر أصالة فى العشوائية - ولكن يصح لنا أن نتساءل كيف لنا أن نعلم صفات عينة جزئية على مجتمع كبير - ومتى يكون حكمنا من العينة على المجتمع صحيحا أو قريبا من الصحة - والاجابة على ذلك فانه يجب عند أخذ العينة ألا نتحيز الى العمال ذوو الأجور العالية أو العكس بل يأخذ بعض العمال بطريقة عشوائية حيثما اتفق ونكون منها العينة . وقد يحدث عند تكوين هذه العينة بهذه الطريقة فان المصادفة تلعب دورها فى أخذ عامل ذو أجر مرتفع جدا كما أنه قد يحدث أخذ عامل أجره منخفض جدا فتبادل هذين الأجرين لا تؤثر على متوسط الأجر للعينة إلا أنه قد يحدث أن يكون العامل الثانى أجره مرتفع جدا وكذلك الثالث والرابع وهكذا ، فلذا فاننا نتوقع الشك فى أن خواص هذه العينة هى نفسها خواص المجتمع الأصلى ، ولذا نرى أنها من الصعب استخدام هذه الطريقة اذا كان المجتمع محل الدراسة سيكون من ظواهر مختلفة وغير متجانس .

٢ - العينة الطبقية :

فى المجتمعات المكونة من أكثر من ظاهرة فانه يمكن تقسيم هذا المجتمع الى طبقات أو مجموعات من كل منها تؤخذ عينة عشوائية بسيطة تكون من هذه العينات العينة الطبقية ، فمثلا لمعرفة متوسط الأجور تقسم الأجور الى مرتفعة وأجور متوسطة وأجور منخفضة ونختار عينة عشوائية من كل مجموعة فالعينات المكونة من جميع العينات يكون عينة طبقية ومن مزاياها أن تمثل المجتمع محل الدراسة .

٣ - العينه التمثيلية :

هى العينه التى يمكن تكوينها بنفس نسب مكونات المجتمع محل الدراسة . فمثلا اذا أريد تكوين عينه من عشرة عمال من مجموعه مكونه من مائه عامل منهم ستون من العمال وأربعون من العاملات فتكون العينه التمثيلية مكونه من عشرة عمال ستة عاملات وأربعه عاملات . ويمكن تكوين عينه حسب مكونات المجتمع الاقتصادية . ونلاحظ أن لهذه العينه فائده كبيره عند استخدامها وتعتبر من الطرق المفيدة من طرق تكوين العينات .

الوسط الحسابى للعينه :

سنبحث الوسط الحسابى الذى نحصل عليه من دراسة مفردات العينه قربه أو بعده عن الوسط الحسابى للمجتمع الأسمى المأخوذه منه العينه . والطريقه هى أن نأخذ عدة عينات ونحسب الوسط الحسابى لكل عينه ثم نوجد الانحراف المعيارى لهذه الأوساط الحسابية فتعطينا مقياسا لدرجة اختلافها . ومن ثم نعرف مقدار بعد أى واحد منها عن الوسط الحسابى للمجتمع الذى هو نفسه المتوسط الحسابى لهذه المتوسطات العينيه .

نفترض أن العينه التى تمثل المجتمع الأسمى تمثيلا صحيحا تحتوى على مفردات عددها n فى جدول تكرارى ينقسم الى فئات تكرارية مراكزها هى

$$s_1, s_2, \dots, s_m$$

$$\text{والتكرارات } k_1, k_2, \dots, k_m$$

الوسط الحسابى لقيم s من العينه النموذجية هو

$$\bar{s} = \frac{\sum k s}{\sum k} = \sum k s$$

$$\therefore \bar{s} = \frac{\sum k s}{n} \quad (1)$$

نأخذ عينة ثانية من نفس المجتمع ونقسم مفرداتها في جدول تكرارى بنفس الفئات وستكون تكرارات هذه العينة في الغالب مخالفة لتكرارات العينة الأولى ، ونفرض أن التكرارات هي

$$ك_١ + ف_١ ، ك_٢ + ف_٢ ، \dots ، ك_٧ + ف_٧$$

حيث $مح ف = صفر$ (لأن مجموع التكرارات واحد في العينتين $مح ك = ن$)

الوسط الحسابي لهذه العينة تختلف عن الوسط الحسابي للأولى ونفرض أنه

$$\bar{س} + د \quad \text{حيث } د \text{ كمية صغيرة}$$

$$(٢) \quad \bar{س} + د = \frac{مح س (ك + ف)}{ن} \dots\dots$$

ب طرح (١) من (٢) نحصل على

$$د = \frac{مح س ف}{ن} = \text{انحراف الوسط الحسابي للعينة الثانية}$$

عن الوسط الحسابي $\bar{س}$

الانحراف المعياري للأوساط الحسابية للعينات :

لايجاد الانحراف المعياري للأوساط الحسابية للعينات نحسب لكل عينة انحراف وسطها الحسابي

عن الوسط النموذجي للعينة النموذجية (المثالية) $\bar{س}$ أي $س - \bar{س}$ ونربع هذه الانحرافات

ونقسم مجموع مربعاتها على عدد العينات وليكن $م$ فنحصل على مربع الانحراف المعياري لهذه

الأوساط الحسابية والذي يقيس تشتتها حول الوسط الحسابي $\bar{س}$ أي الوسط الذي يتذبذب حوله

متوسطات العينات ويساوي الوسط الحسابي للمجتمع الأصلي .

والانحراف المعياري للأوساط الحسابية $ع$ يساوي

$$ع = \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

حيث ع هو الانحراف المعياري لقيم س من العينة الأولى المأخوذة لنموذج للمجتمع الأصلي
، ن عدد مفردات العينة .

مثال : في الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لدخل ١٢١٢ شخصا بالجنيه المصري فماذا
يكون الوسط الحسابي للدخل في السنة والانحراف المعياري للوسط الحسابية .

تكرارات	فئات	تكرارات	فئات
١٢٥	١٨٠ -	١	١١٠ - ١٠٠
٦٧	١٩٠ -	٨	١٢٠ - ١١٠
٢٤	٢٠٠ -	٢٢	١٣٠ - ١٢٠
١٤	٢١٠ -	٦٣	١٤٠ - ١٣٠
٧	٢٢٠ -	١٧٣	١٥٠ - ١٤٠
٤	٢٣٠ -	٢٢٥	١٦٠ - ١٥٠
٢	٢٤٠ -	٢٧٥	١٧٠ - ١٦٠
٤	٢٥٠ -	١٦٨	
١٢١٢	الجملة		

الحل : من السهل اثبات أن

الوسط الحسابي للعينة هو

$$س = ١٦٤,٦٨$$

والانحراف المعياري للعينة هو

$$ع = ٢٠,٣٢٥$$

∴ الانحراف المعياري للوسط الحسابية هو

$$ع = \frac{ع}{\sqrt{ن}} = \frac{٢٠,٣٣٥}{\sqrt{١٢١٢}} = ٠,٥٨٦$$

حدى الثقة :

عند سحب كل العينات الممكنة المتساوية الحجم من مجتمع ما فإن أوساطها الحسابية تتوزع حول الوسط الحسابى للمجتمع ويتطبق خواص التوزيع المعتاد فانه نرى أن ٩٥ % من هذه الأوساط تقع بين متوسط المجتمع مضافا اليه أو مطروحا منه ١,٩٦ مرة الانحراف المعياري (الخطأ المعياري) للوسط الحسابى - وأن ٩٩ % من هذه الأوساط تقع بين متوسط المجتمع مضافا اليه أو مطروحا منه ٢,٥٧٦ مرة الخطأ المعياري .

وعند سحب عينة مختارة اختيارا عشوائيا من مجتمع فان احتمال أن متوسط العينة يختلف عن متوسط المجتمع بأقل من ١,٩٦ مرة الخطأ المعياري هو ٩٥ % بمعنى أننا نتوقع أن متوسط العينة تختلف بمقدار ١,٩٦ مرة خطأ معياريا عن متوسط المجتمع ٥ مرات من كل مائه مرة .
أى باحتمال ٩٥ % فان متوسط المجتمع يقع بين

$$\bar{X} \pm (\text{متوسط العينة}) \times 1,96 \times \text{الخطأ المعياري}$$

$$(1) \quad \text{أى} \quad \bar{X} + 1,96 \times \frac{\sigma}{\sqrt{n}} \dots\dots\dots$$

$$(2) \quad \text{أ،} \quad \bar{X} - 1,96 \times \frac{\sigma}{\sqrt{n}}$$

وباحتمال ٩٩ % فان متوسط المجتمع يقع بين

$$(1) \quad \bar{X} + 2,576 \times \frac{\sigma}{\sqrt{n}} \dots\dots\dots$$

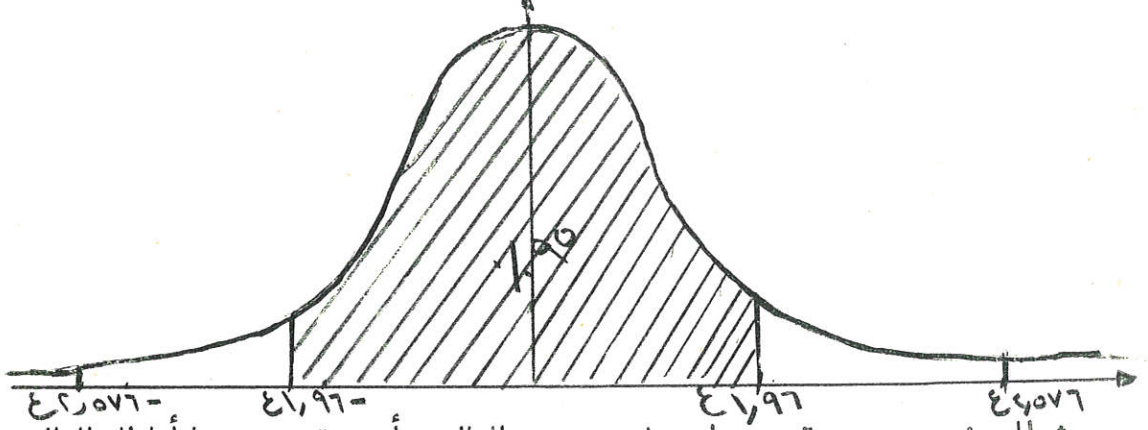
$$(2) \quad \bar{X} - 2,576 \times \frac{\sigma}{\sqrt{n}} \dots\dots\dots$$

ويسمى المقدار (١) بالحد الأعلى للثقة بدرجة ثقة ٩٥ % والثانى (٢) بالحد الأدنى للثقة بدرجة ثقة ٩٥ %

ويسمى الحدان بحدى الثقة بدرجة ثقة ٩٥ %

كما أن المقدار (١) بالحد الأعلى للثقة بدرجة ثقة ٩٩ % والثانى (٢) بالحد الأدنى للثقة بدرجة ثقة ٩٩ % .

ويسمى الحدان يحدى الثقة بدرجة ثقة ٩٩ % ونوضح ذلك بالشكل التالى :



مثال : سحبت عينة حجمها ١٠ من مجتمع الطلبة وأريد تقدير متوسط أطوال الطلبة وكان
معروفا لدينا الانحراف المعياري للمجتمع ع وقيمته ٦ وكان متوسط العينة هو
١٧٠ سم والمطلوب تقدير متوسط أطوال الطلبة المجتمع بدرجة ثقة ٩٥ %

الحل : وسط الحسابى للعينة $\bar{x} = 170$

$$\therefore \text{الوسط الحسابى للمجتمع بدرجة ثقة } 95\% = 170 \pm 1,96 \times \frac{6}{\sqrt{10}}$$

$$= 170 \pm \frac{1}{\sqrt{10}} \times 1,96 =$$

$$= 170 \pm 3,68$$

∴ متوسط المجتمع ينحصر بين ١٦٦,٣٢ ، ١٧٣,٦٨ بدرجة ثقة ٩٥ %

Test of hypothesis

اختبارات الفروض

(١) اختبار متوسط عينة :

(أ) يفرض معرفة الانحراف المعياري للمجتمع

فيما سبق أمكنا تحديد فترة يوجد بها الوسط الحسابي للمجتمع وتسمى نهايتى هذه الفترة بحدود الثقة ، فإذا كان الوسط الحسابي للعينة عدد مفردات ٩ هو ١٧٠ ونفرض أننا نريد معرفة ما اذا كان متوسط المجتمع الذى سحبت منه العينة هو ١٦٩ مثلاً . مع العلم بأن ع معروف ومقداره ٥ فالمشكلة هى

(١) متوسط العينة معروف وقدره ١٧٠

(٢) قيمة فرضية لمتوسط المجتمع وقدره ١٦٩ وتسمى هذه القيمة الفرضية (بالفرض العدمى) أى أننا نفترض عدم وجود فرق حقيقى يبين متوسط المجتمع الحقيقى والعينة المطلوبة (ويعرف باختبار القيمة المطلوبة (Test of hypothesis)

فإذا كان فرض العدم صحيحاً فإننا نحصل على ٥ مرات من كل ١٠٠ مرة نجد فيها أن متوسط العينة يبعد عن القيمة المفروضة لمتوسط المجتمع بمسافة أكبر من ١٩٦ مرة خطأ معيارى ونحصل على مرة واحدة من كل مائه مرة يكون فيها متوسط العينة يبعد عن القيمة المفروضة لمتوسط المجتمع بمسافة أكبر من ٢٥٧٦ مرة خطأ معيارياً .

فإذا كان الفرق الحقيقى يزيد عن هذه القيم فإننا نقول أن هذه الفرق معنوياً بمستوى ٥% أو ١% على الترتيب . ونقول أننا حصلنا على قيم نادرة الحدوث إذا ما صح الفرض ونستنتج أن فرض العدم غير صحيح . فإذا كان الفرق يزيد عن ١٩٦ خطأ معيارياً ولكنه ينقص عنه ٢٥٧٦ مرة خطأ معيارياً ويكون الفرق معنوياً بمستوى ٥% وغير معنوى بمستوى ١% وكلما زادت نسبة الفرق فى الخطأ المعيارى كلما قوى الشك فى فرض العدم وكلما اقتربت معنوية الفرق .

ففى المثال السابق نرى أن

$$r_1 = \frac{3}{5} = \frac{169 - 170}{\frac{5}{\sqrt{17}}} = \frac{\bar{S} - A}{\sqrt{n}} = \xi$$

أى أن الفرق غير معنوي بمستوى ٥% يقبل الفرض القائل بأن متوسط المجتمع هو ١٦٩ وهو أن من كل مائة مرة تحدث هذه الحالة ٩٥ مرة ، وأن البيانات التي لدينا تتفق مع فرض العدم .

مثال (٢) :

نفرض أن الفرض العدمي هو أن العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ١٧٤

$$\therefore \xi = \frac{\bar{S} - A}{\sqrt{n}} = \frac{174 - 170}{\frac{5}{\sqrt{17}}} = \frac{4}{\frac{5}{3}} = 2.4$$

$$\therefore \xi = 2.4 \text{ (باهمال الإشارة)}$$

أى أن الفرق معنوي بمستوى ٥% وهذا يعنى أننا لو سحبنا عدد كبير جدا من العينات من هذا المجتمع فإننا نحصل على متوسط العينة ٥ مرات كل مائة مرة وهذه الحادثة نادرة الوقوع ولا ينفق مع فرض العدم القائل بأنه لا يوجد فرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع بمعنى أن $\bar{S}$ للمجتمع الذي سحبت منه لا يساوى ١٧٤ وبذلك نرفض هذا الفرض ويكون الرفض بدرجة ٥% ونقول بمستوى معنوية ٥% .

مثال (٣) :

سحبت عينة عشوائية حجمها ٢٩٠ ووسطها الحسابى ١٦ من مجتمع ما انحرافه المعياري ٢٥ والمطلوب معرفة عند مستوى معنوية ٥% (درجة ثقة ٩٥%) ان العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ١٦,٨ .

الحل : نجد أن

$$\bar{X} = \frac{\bar{S} - \bar{A}}{\frac{E}{\sqrt{N}}} = \frac{16,8 - 16}{\frac{0,2}{\sqrt{290}}} = \frac{0,8}{\frac{0,37}{\sqrt{290}}} = \frac{2,16}{0,37} = 5,84$$

ونجد أن القيمة المسحوبة ٢,١٦ أكبر منها في الجدول وهي ١,٩٦

ومعنى ذلك يرفض الفرض القائل بأن العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ١٦,٨ بمستوى معنوية ٥% أو في حدود ثقة ٩٥%

وبمعنى آخر أن في كل مائة مرة يرفض الفرض القائل بأن العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ١٦,٨ بنسبة ٩٥ مرة ونحصل فقط بنسبة ٥ مرات.

مثال (٤) :

سحبت عينة حجمها ٢٨٩ وسطها الحسابي ٢٥ من مجتمع انحرافه المعياري ٦٣ والمطلوب معرفة عند مستوى معنوية ١% (درجة لفة ٩٩%) أن العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ٢٦.

الحل : نجد أن

$$\bar{X} = \frac{\bar{S} - \bar{A}}{\frac{E}{\sqrt{N}}} = \frac{26 - 25}{\frac{63}{\sqrt{289}}} = \frac{1}{\frac{63}{17}} = \frac{17}{63} = 0,27$$

بمستوى معنوية ١% قيمة $\bar{X}$ من الجدول ٢,٥٧٦

وبما أن القيمة المسحوبة $\bar{X}$ أكبر منها في الجدول بمستوى معنوية ١% فلذلك يرفض الفرض القائل بأن العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ٢٦ (أي يفرض ٩٩ مرة ويقبل مرة واحدة من كل مائة مرة).

(ب) في حالة عدم معرفة الانحراف المعياري للمجتمع

نظرية : (بدون برهان) إذا سحبت عينة عشوائية كبيرة حجمها N من مجتمع وكانست مفرداته هي $S_1, S_2, \dots, S_n$ ووسطها الحسابي هو $\bar{S}$ والوسط الحسابي للمجتمع

هو أ وانحراف العينة ع وللمجتمع ع_١ فان

س عبارة عن أحسن تقدير للوسط الحسابي للمجتمع أ

$$ع_١ = \sqrt{\frac{1}{n-1} \text{ م د } (س - س)^2}$$

أحسن تقدير للانحراف المعياري للمجتمع ع

في حالة عدم معرفة الانحراف المعياري للمجتمع فانه باستخدام النظرية السابقة فانه نستطيع أن ن
نوجد ع للمجتمع ونكون

القيمة المقدرة للانحراف المعياري من العينة للمجتمع ع

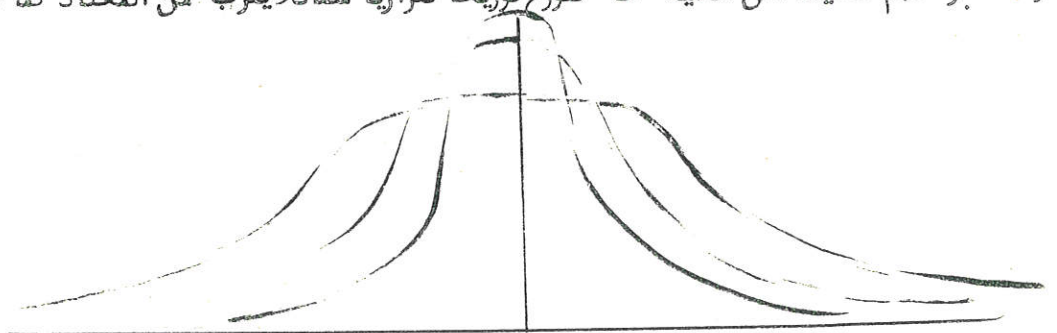
$$ع_١ = \sqrt{\frac{1}{n-1} \text{ م د } (س - س)^2}$$

وذلك فان

$$\frac{ع}{س} = \frac{\text{(الانحراف المعياري للمتوسطات الحسابية)}}{\text{(الانحراف المعياري المقدر للمجتمع)}}$$

$$ت = \frac{س - أ}{\frac{ع}{\sqrt{n}}} = \frac{س - أ}{\sqrt{\frac{ع^2}{n}}}$$

وهذه تساوي الفرق بين وسط العينة والمتوسط العام للمجتمع الأصلي مقسوما على الخطأ المعياري
للمتوسط الحسابي للعينة . وهذه الكمية ت تتوزع توزيعا تكراريا يسمى توزيع ستودنت -
وكما كبر حجم العينة فان الكمية ت تتوزع توزيعا تكراريا متماثلا يقرب من المعتاد كما في الشكل التالي



درجات الحرية - The degrees of freedom

إذا تأملنا العلاقة

$$\frac{ن}{س} (س - س) = \text{صفر}$$

نجد أنها تسمح لنا بحرية اختيار مقادير عدد $(ن - ١)$ من هذه الانحرافات فقط لتحديد الانحراف الأخير تحديدا كاملا بموجب العلاقة السابقة . وهذا العدد $(ن - ١)$ يسمى بدرجات الحرية المتروكة لنا في تحديد مقادير الانحرافات اختياريا ، ويمكن تعريف درجات الحرية بأنها عدد الأشياء التي نبحث في تغييرها مطروحا منه عدد القيود التي تربط هذه الأشياء بعضها ببعض فالعلاقة $مد (س - س) = ٢$ صفر

عبارة عن مجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي وعدد هذه الانحرافات هنا $ن$ وبينهما قيد واحد الا وهو أن مجموعهما يساوى صفر ، ولذلك فان عدد درجات الحرية يساوى $ن - ١$ وفى الجداول التكرارية اذا كان عدد التكرارات للصفات هو $ل$ فانه يمكننا اختيار مقادير تكرارية $(ل - ١)$ ليحدد التكرار الأخير وذلك لأن مجموع التكرارات $ن$ وعلى ذلك فان عدد درجات الحرية هو $(ل - ١)$.

وفى الجداول التكرارية المزدوجة : نرى أن المجاميع الأفقية ثابتة وكذلك المجاميع الرأسية للأعمدة ثابتة وتتغير تكرارات الخانات فى حدود هذه الشروط ، فاذا كان عدد الأعمدة $ل$ وعدد الصفوف $م$ فتكون عن الخانات كلها $ل \times م$ وتكون عدد درجات الحرية فتكرارات هذه الخانات هى $(ل - ١)(م - ١)$ لأن عدد الخانات التى يمكن ملئها اختياريا فى أى سطر هو $ل - ١$ لكى يكون مجموع التكرارات الصف مساويا للمجموع فى الهامش وكذلك عدد الخانات الممكن ملئها اختياريا فى أى عمود هو $(م - ١)$ وعلى ذلك فان عدد الخانات الممكن ملئها اختياريا فى الجدول كله هى $(ل - ١)(م - ١)$.

فمثلا فى الجدول التكرارى المزدوج المكون من ٤ خانات ٢×٢ درجات الحرية له ١×١ وهذا واضح أن أنه يكفى تحديد تكرار خانة واحدة لمعرفة تكرارات الخانات الثلاثة الباقية وذلك باستخدام المجاميع الهامشية .

معنوية الوسط الحسابي :

عند اختيار معنوية متوسط العينة أو الحصول على حدود ثقة لمتوسط المجتمع نتبع الطرق السابقة (في حالة معرفة الانحراف المعياري للمجتمع) مع إجراء تعديل بسيط حتى نتخلص من الخطأ الناتج من استخدام الانحراف المعياري المقدر من العينة بدلا من الانحراف المعياري الحقيقي للمجتمع . وهذا التعديل يتلخص في استخدام جدول t بدلا من جدول المنحنى المعتاد . والطريقة كما موضحة في المثال التالي :

مثال : نفرض أن سحبنا عينة من مجتمع حجمها ١٠ وكانت قيمة مفرداتها هي

$$٦٣ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٦ - ٧٩$$

والمطلوب :

- (١) اختيار ما إذا كان العينة مسحوبة من مجتمع متوسطه ٦٥
- (٢) حساب حدود الثقة لمتوسط المجتمع بمستوى معنوية ٥% (بدرجة ثقة ٩٥%)

الحل : نأخذ وسطا فرضيا من المفردات وليكن ٦٠

$$\therefore \text{ص} = \text{س} - ٦٠ \text{ هي}$$

$$٣ \quad ٣ \quad ٥ \quad ٨ \quad ٩ \quad ١٠ \quad ١٣ \quad ١٤ \quad ١٦ \quad ٩٠$$

$$\therefore \text{ص} = \frac{١٠٠}{١٠} = ١٠ \quad \therefore \text{س} = ٦٠ + ١٠ = ٧٠$$

ولذلك

$$\text{ع}^2 = \frac{\text{محد} (\text{ص} - \bar{\text{ص}})^2}{١ - \text{ن}} = \frac{\text{محد} (\text{س} - \bar{\text{س}})^2}{١ - \text{ن}}$$

$$\text{أو} \quad \text{ع}^2 = \frac{\text{محد} \text{ص}^2}{١ - \text{ن}} - \frac{\text{ن} \bar{\text{ص}}^2}{١ - \text{ن}}$$

$$\text{محد} \text{ص} = ١٢٧٠$$

$$٣٠ = \frac{٢٧٠}{٩} = \frac{٢(١٠) \times ١٠}{٩} - \frac{١٢٧٠}{٩} = ٢٤ \therefore$$

$$٥,٤٨ = \sqrt{٣٠} = \text{ومنها فان ع}$$

$$٢,٩٢٤ = \frac{٥}{١,٧١} = \frac{٦٥ - ٧٠}{\frac{٥,٤٨}{\sqrt{١٠}}} = \frac{\bar{س} - \bar{أ}}{\frac{ع}{\sqrt{ن}}} = ت$$

ثم نقارن هذه القيمة فى جدول ت أمام درجات حرية عددها ٩ (ن - ١ = ١٠ - ١)
وتحت مستوى معنوية ٥%

$$\text{من الجدول نجد أن هذه القيمة } (٩, ٠,٥) ت = ٢,٢٦٢$$

حيث العدد الأول الذى أسفل ت يمثل مستوى المعنوية والعدد الثانى يمثل درجات الحرية
ولما كانت القيمة المسحوبة أكبر من هذه القيمة فاننا نرفض الفرض القائل بأن هذه العينة مسحوبة من
مجتمع متوسطه ٦٥ بدرجة ثقة مقدارها ٩٥% أو بمستوى معنوية قدره ٥% .

وذلك نرى أن حدود الثقة يمكن التوصل إليها بالطريقة التالية

$$\frac{\bar{س} - \bar{أ}}{\frac{ع}{\sqrt{ن}}} = \pm (٩, ٠,٥) ت$$

$$\therefore \bar{س} - \bar{أ} = \pm (٩, ٠,٥) ت \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

$$\therefore \bar{أ} = (\text{الوسط الحسابى للمجتمع}) = \bar{س} (\text{للعينة}) \pm (٩, ٠,٥) ت \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

$$\therefore \bar{أ} = ٧٠ + ٢,٢٦٢ \times ١,٧١ = ٢٣,٨٧$$

$$\bar{أ} = ٧٠ - ٢,٢٦٢ \times ١,٧١ = ٦٦,١٣$$

أى أن الوسط الحسابى للمجتمع لمستوى معنوية ٥ % يقع داخل الفترة

٦٦,٨٢ ، ٧٣,٨٢ وان من كل ١٠٠ مرة يحدث ٥ مرات

• يقع الوسط الحسابى للمجتمع خارج هذه الحدود ، ٩٥ مرة يقع داخلها

مقارنة مجموعتين :

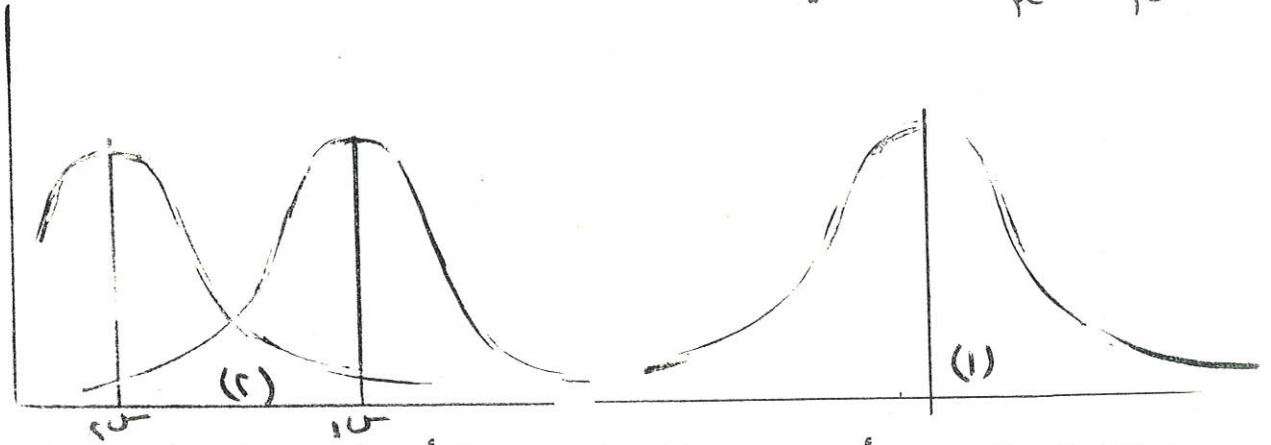
عند دراسة مجموعتين كثيرا ما يستدعى معرفة تأثير مؤثرين على ظاهرة ما وذلك لمعرفة ما اذا كان هناك تأثير أو فرق فى التأثير ، ولذا فاننا نأخذ عينة عشوائية وأخرى مثلها متشابهان فى كافة الوجوه حجم الأول n_1 وحجم الثانية n_2 فاذا رسمنا توزيعات مفرداتها فاننا نكون أمام احتمالين

(١) توزيع المجموعة الأولى يشبه تماما توزيع المجموعة الثانية ويطبق عليه $\bar{S} = \bar{S}$

(٢) توزيع احدى المجموعتين متوسطها أقل من متوسط المجموعة الثانية والعكس

$$\text{أى أن } \bar{S} \neq \bar{S}$$

وفى الحالات السابقة يفترض أن الاختلاف واحد فى كل المجموعتين أو العينتين أى أن الانحراف المعيارى متساوى ($\sigma_1 = \sigma_2$) معروفا أو غير ذلك أو أن الانحراف المعيارى غير متساوى ($\sigma_1 \neq \sigma_2$) معروفا أو غير ذلك



وطريقة معالجة الفروض هى أن نفترض الوسط الحسابى للعينة الأولى (المجتمع الاول) يساوى

الوسط الحسابى للعينة الثانية (المجتمع الثانى) بفرض تساوى الانحراف المعيارى للمجموعتين أى أن

$$\bar{S} = \bar{S} \quad \text{بفرض أن} \quad \sigma_1 = \sigma_2$$

مثال ذلك عند قياس مدى تأثير مصلين فى علاج مرض ما وتعين أيهما أفضل من حيث تأثيره فى القضاء على هذا المرض ، فإننا نقوم بإجراء تجربة باختيار مجموعتين متشابهتين تماما ثم نحقق المجموعة الأولى بالمصل الاول والمجموعة الثانية بالمصل الثانى ونوجد عدد المرضى الذين شفوا من هذا المرض بتأثير الامصال والفرق بين العددين يمثل أفضلية الامصال حيث أننا أخذنا مجموعتين متشابهتين تماما فى كافة الوجوه .

ومثال آخر فى الزراعة يمكن المقارنة من سمادين مختلفين أو نوعين مختلفين من البذور ومعرفة أفضلية أحدهما عن الآخر .

ومثال آخر فى مجال التربية والتعليم يمكن معرفة تأثير طريقتين مختلفتين للتعليم واختيار الطريقة الصالحة وذلك بأخذ مجموعتين من الطلبة متشابهتين فى كافة الوجوه ، يستخدم الطريقة الأولى للمجموعة الأولى والطريقة الثانية للمجموعة الثانية ، ثم نعقد اختبارا بعد مدة معينة وندون نتائج كل مجموعة ونختبر الفرق بين متوسطى المجموعتين والأمثلة كثيرة على هذا النمط .

(أ) الانحراف المعيارى للمجموعتين معروف ومتساوى

إذا أخذت عينين حجمهما n_1 ، n_2 ومتوسطاتهما $\bar{x}_1$ ، $\bar{x}_2$ والتباين لكل منهما مساويا σ^2 فإن

$$\frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sigma} = Z$$

$$\frac{\bar{x}_2}{\frac{\sigma}{\sqrt{n_2}}} + \frac{\bar{x}_1}{\frac{\sigma}{\sqrt{n_1}}} = \frac{\bar{x}_2}{\frac{\sigma}{\sqrt{n_2}}} + \frac{\bar{x}_1}{\frac{\sigma}{\sqrt{n_1}}} = Z \quad \text{حيث}$$

$$\frac{1}{n_2} + \frac{1}{n_1} \sqrt{E} = E$$

حيث E اختبار قياس معنوية الفرق بين المتوسطين ويكون توزيع المقدار E توزيعاً معتاداً . إذا كانت n_1 ، n_2 كبيرة بصرف النظر عن التوزيع الأصلي للمجتمع فإذا ما حسبنا قيمة E ومقارنتها بقيم المنحنى المعتاد وبمستوى معنوية معين مثلاً بالقيم

بمستوى معنوية	١,٩٦	%٥
بمستوى معنوية	٢,٥٧٦	%١

مثال (١) اختيرت مجموعتين حجم الأولى (٦) ومفرداتها ٦٣ - ٦٥ - ٦٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٢ وحجم الثانية ١٠ ومفرداتها ٦١ - ٦٢ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣

المطلوب : نفرض أن E معروفة هل من هذه المفردات تحكم بها على أن المجتمع الأول أحسن من المجتمع الثاني ؟

الحل :

- (١) نفرض أنه ليس هناك فرق بين المجموعتين فإن $A_1 = A_2$
 (٢) نفرض أن $E = ٥,٦$ (الانحراف المعياري لمتوسطي المجموعتين)

$$\frac{1}{n_2} + \frac{1}{n_1} \sqrt{E} = \frac{1}{n_2} + \frac{1}{n_1} \sqrt{E} = E \quad (٣)$$

$$\frac{1}{6} \sqrt{٥,٦} = \frac{1}{10} + \frac{1}{6} \sqrt{٥,٦} =$$

$$\bar{x}_1 = \frac{٤٠٨}{6} = \frac{٧٢ + ٧١ + ٦٩ + ٦٨ + ٦٥ + ٦٣}{6} = \bar{x}_2$$

$$\frac{٧٣+٧٢+٧١+٧٠+٦٩+٦٩+٦٦+٦٥+٦٢+٦١}{١٠} = \text{الوسط الحسابى للمجموعة الثانية } \bar{س}_٢$$

$$٦٧,٨ = \frac{٦٧٨}{١٠} = \bar{س}_٢$$

$$\bar{س}_٢ - \bar{س}_١ = \frac{٦٧,٢ - ٦٨}{\sqrt{\frac{١٦}{٦٠}}} = \frac{٣٨}{٥٦} = \frac{١٩}{٥٨} = ٠,٣٦$$

نرى أن القيمة المقدرة أقل من ١,٩٦ بمستوى معنوية ٥% ، وبدرجة ثقة مقدارها ٩٥% يقبل الفرض القائل بأنه ليس هناك فرق بين المجموعتين

• لا يوجد فرق معنوى بين المتوسطات أى أن العينة الأولى تشبه العينة الثانية •

(ب) عندما يكون الانحراف المعيارى متساوى وغير معروف

يستخدم العلاقة

$$ت = \frac{\bar{س}_٢ - \bar{س}_١}{\sqrt{\frac{١}{ن_٢} + \frac{١}{ن_١}}}$$

حيث $٢ع$ هو تقدير تباين المجتمع من العينتين وتساوى

$$\frac{٢ع_١ + ٢ع_٢}{١ + ن_١ - ٢} = ٢ع$$

$$\frac{\frac{١}{ن_١} (س - \bar{س}_١)^٢ + \frac{٢}{ن_٢} (س - \bar{س}_٢)^٢}{٢ - ن_١ + ن_٢}$$

وتستخدم فى هذه الحالة جدول ت بدرجات حرية عددها $٢ - ن_١ + ن_٢$ وبمستوى معنوية معلوم •

$$t_{2,8} = 10 \cdot \frac{5}{7} = \frac{2}{\frac{16}{7} \sqrt{14}} = \frac{29 - 49}{\frac{1}{7} + \frac{1}{7} \sqrt{14}} = \dots$$

من جدول ت بدرجات حرية ١٤ ومستوى معنوية ٥ ٪ تساوى ٢١٤ وبما أن قيمة ت المحسوبة أكبر من القيم بالجدول ، فلذلك يرفض الفرض القائل بأنه لا يوجد فروق معنوية بين المتوسطات .

مثال (٢) : في اختبار لمستوى الطلبه في اجابة مادة ما في مجموعتين أ ، ب كانت درجات المجموعة الأولى أ هي

٧١ — ٧٧ — ٨٤ — ٧٥ — ٧٧ — ٧١ — ٧٧ — ٧٣ — ٧٣

والمجموعة الثانية ب هي

٦٦ — ٦٦ — ٧٠ — ٦٦ — ٦٧ — ٦٥ — ٧١

المطلوب اثبات هل هناك فرق حقيقى بين مستويات الاجابة في المجموعتين بمستوى

الحل : بطرح ٦٥ من جميع المفردات والتعامل مع المفردات الناتجة وذلك لتسهيل الحل

(أ) ٨ — ٨ — ١٢ — ١٤ — ١٢ — ١٠ — ١٩ — ١٢ — ٦

(ب) ١ — ١ — ٥ — ١ — ٥ — ٢ — صفر — ٦

$$s_1 = \frac{101}{9} = 11.2$$

$$s_2 = \frac{21}{8} = 2.625$$

$$مح (س - س_1) = {}^2(٥٢) + {}^2(٨) + {}^2(٧٨) + {}^2(١٢) + {}^2(٨) + {}^2(٢٨) =$$

$$١٢٩٥٦ = {}^2(٣٢) + {}^2(٣٢) + {}^2(٨) +$$

$$مح (س - س_2) = {}^2(١٦) + {}^2(١٦) + {}^2(٢٤) + {}^2(١٦) + {}^2(٢٤) + {}^2(٠٦) =$$

$$٣٧٨٨ = {}^2(٢٦) + {}^2(٢٦) + {}^2(٣٤)$$

$$\therefore \text{ع} = \sqrt{\frac{\text{محد}(\bar{s}_1 - s) + \text{محد}(\bar{s}_2 - s)}{n_1 + n_2 - 2}}$$

$$3,6 = \sqrt{\frac{167,44}{10}} = \sqrt{\frac{37,88 + 129,56}{5}}$$

$$4,99 = \frac{732,73}{140} = \frac{2,625 - 11,200}{\frac{1}{8} + \frac{1}{9} \sqrt{3,6}} = \frac{\bar{s}_2 - \bar{s}_1}{\frac{1}{n_2} + \frac{1}{n_1} \sqrt{\text{ع}}} = \text{ت}$$

وحيث أن (١٥، ٥) من الجدول هي ٢,١٣١
ولما كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة ت من الجدول ، فانه لرفض الفرض القائل بأن هناك لا يوجد فرق بين مستويات الاجابة من المجموعتين .

اختيار الفرق بين متوسطين اذا كان تباينى المجتمعين مختلفين :

نفرض أن لدينا مجتمعان تباينهما ع_١ ، ع_٢ أخذت عينان حجمهما ن_١ ، ن_٢ فان

$$\text{ع} = \sqrt{\frac{\bar{s}_2 - \bar{s}_1}{\frac{\text{ع}_2}{n_2} + \frac{\text{ع}_1}{n_1}}} \quad \text{اذا كانت ع}_1 \text{ ، ع}_2 \text{ معروفتين لدينا}$$

$$\text{ت} = \sqrt{\frac{\bar{s}_2 - \bar{s}_1}{\frac{\text{ع}_2}{1-n_2} + \frac{\text{ع}_1}{1-n_1}}} \quad \text{اذا كانت ع}_1 \text{ ، ع}_2 \text{ غير معروفين لدينا}$$

توزيع χ^2 توزيعاً معتاداً : فإذا كانت قيمة χ^2 المحسوبة أكبر من قيمة χ^2 فى الجدول بمستوى معنوية معين فيرفض الفرض القائل بأنه لا يوجد فرق معنوى بين المجتمعين أما إذا كانت قيمة χ^2 المحسوبة أقل من قيمتها من الجدول بمستوى معنوية معين فإننا يقبل الفرض القائل بأنه يوجد فرق معنوى بين المتوسطين

مثال : أخذت عيّنتين الأولى من العمال والثانية من الموظفين من مجتمعين وحسب متوسط الدخل سنوياً لكل مجموعة وكانت القيمة هى

العمال	$n_1 = 201$	$\bar{x}_1 = 170$	$s_1^2 = 170$	$s_1 = 13$	للعيينة ٣ =
الموظفين	$n_2 = 101$	$\bar{x}_2 = 175$	$s_2^2 = 175$	$s_2 = 13$	للعيينة ٢ =

فهل هناك فرق معنوى فى الدخل بالنسبة الى المجتمعين ؟

الحل : الانحراف المعياري للمجتمعين غير معروف وتقديره هو

$$s = \sqrt{\frac{1}{n_1 - 1} \sum (x_1 - \bar{x}_1)^2 + \frac{1}{n_2 - 1} \sum (x_2 - \bar{x}_2)^2} = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2} = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2}$$

$$s = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2} = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2}$$

$$s = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2} = \sqrt{\frac{1}{200} \sum (x_1 - 170)^2 + \frac{1}{100} \sum (x_2 - 175)^2}$$

$$\therefore \chi^2 = \frac{s_1^2 - s_2^2}{s^2} = \frac{170 - 175}{28} = \frac{5}{28} = 0.179$$

ولكن χ^2 من الجدول يساوى ١.٩٦

ونرى أن القيمة المحسوبة أكبر من قيمتها فى الجدول بمستوى معنوية ٥% ولذا يرفض الفرض القائل بأنه يوجد فرق معنوى فى الدخل بالنسبة الى المجتمعين .

مثال : بفرض أن الانحراف المعياري للمجتمع الأول ١٠ والمجتمع الثاني ٥ فهل يوجد فرق معنوي في الدخل بالنسبة الى المجتمعين ؟

الحل : الانحراف المعياري للمجتمعين معروف

$$\frac{0}{\sqrt{25 + 10}} = \frac{175 - 170}{\sqrt{\frac{25}{201} + \frac{100}{201}}} = \frac{\bar{S}_2 - \bar{S}_1}{\sqrt{\frac{24}{20} + \frac{24}{10}}} = \xi \therefore$$

$$4.325 = \xi$$

ولكن ξ من الجدول يساوي ١.٩٦

ونرى أن القيمة المحسوبة أكبر من قيمتها في الجدول بمستوى معنوية ٥% ولذا يرفض الفرض القائل بأنه يوجد فرق معنوي في الدخل بالنسبة الى المجتمعين .

مقارنة تشتتي مجموعتين :

فيما سبق ذكرنا كيفية قياس معنوية الفرق بين متوسطي عينتين والآ ن نحاول أن نقارن بين تشتتي مجموعتين .

إذا كانت مفردات المجموعة الأولى هي $S_1, S_2, \dots, S_{n_1}$ ومتوسطها $\bar{S}_1$ وعددها n_1

ومفردات المجموعة الثانية هي $S_1, S_2, \dots, S_{n_2}$ ومتوسطها $\bar{S}_2$ وعددها n_2 فيكون التباين التقديرى من العينتين هو

$$\frac{م (S - \bar{S})^2}{n - 1} = \text{بدرجات حرية } n - 1$$

$$\frac{\text{محد (س - س}_2\text{)}^2}{\text{ن}_2 - 1} = \text{بدرجات حرية ن}_2 - 1$$

ونكون χ^2_1 ، χ^2_2 هي تقديرات تباين المجتمعين المأخوذة منها العينتين فإذا كان المجتمعان مختلفان وكان عدد مفردات المجموعة المأخوذة كل منهما كبيرا فان النسبة بين $\frac{\chi^2_1}{\chi^2_2}$ تختل ف

اختلافا حقيقيا عن الواحد الصحيح . وقد قام سنيديكور بحساب جدول للنسبة $\frac{\chi^2_1}{\chi^2_2}$

بدرجات حرية ($\text{ن}_1 - 1$ ، $\text{ن}_2 - 1$) ومستوى معنوية ٥% ، ١% ويسمى هذا الجدول بجدول ف

وبواسطة هذا الجدول يمكننا اختيار معنوية أى نسبة نحصل عليها للتباين χ^2_1 ، χ^2_2 فإذا

كانت النسبة المحسوبة ف = $\frac{\chi^2_1}{\chi^2_2}$ أكبر مما يقابلها بمستوى معنوية معين فاننا نرفض الفرض القائل بأن تباين المجتمعين متساويان .

مثال (١) : في إحدى تجارب تغذية الحيوان استحضر الباحث ٢٠ قطعة من العلف وقسمها الى مجموعتين أ ، ب وأعطى لكل مجموعة ١٠٠ رطل من العلف وكانت الزيادة في المجموعتين كما يلي :

أ : ١٧ - ٢٢ - ٢٢ - ١٥ - ٢٤ - ٢٢ - ٢١ - ٢١ - ٢١ - ١٧
ب : ٢٠ - ٢١ - ٢١ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٢ - ٢٣ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣

والمطلوب معرفة ما اذا كان هناك اختلافا حقيقيا بين هاتين المجموعتين في التباين

الحل : يمكن طرح العدد ٢٠ من جميع المفردات وذلك لتبسيط الحساب في الحل

أ : ٣ - ٢ ، ٢ - ٤ ، ١ - ١ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣ ، ١ - ٣

ب : صفر ، ١ - ١ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢ ، ١ - ٢

$$\text{محد (س - س)} = \sum (1,8) + \sum (3,8) + \sum (5,2) + \sum (1,8) + \sum (1,8) + \sum (3,2) = \sum (1,8) +$$

$$73,6 = \sum (1,8) + \sum (3,2) + \sum (1,8) +$$

$$\text{محد (س - س)} = \sum (0,1) + \sum (2,1) + \sum (0,1) + \sum (0,9) + \sum (0,9) + \sum (1,9) = \sum (0,1) +$$

$$12,9 = \sum (1,1) + \sum (0,1) + \sum (0,9) + \sum (1,1) +$$

$$8,178 = \frac{73,6}{1} = \frac{73,6}{1-1} = \sum_{1}^{\infty}$$

$$1,433 = \frac{12,9}{1} = \frac{12,9}{1-1} = \sum_{1}^{\infty}$$

$$5,71 = \frac{8,178}{1,433} = \frac{\sum_{1}^{\infty}}{\sum_{1}^{\infty}} = \text{ف} \quad \therefore$$

ف (٩, ٩, ٥٥) من الجدول يساوى ٣,١٨

القيمة المحسوبة أكبر من القيمة فى الجدول بمستوى معنوية ٥% ودرجات حرية (٩, ٩) $\therefore$
ولذلك نرفض الفرض القائل بأن $\mu_1 = \mu_2$ أى أن المجموعتين يختلفان اختلافا حقيقيا عن بعضهما
فى التباين .

مثال (٢) : عمل اختبار لمجموعتين من الطلبة المجموعة الأولى حجمها ٩ ومفرداتها هى

٦٧ - ٤٨ - ٥٥ - ٧٢ - ٧٦ - ٦١ - ٧٠ - ٥٨ - ٦٣

والثانية حجمها ١٠ ومفرداتها هى

٦٣ - ٦٩ - ٦٤ - ٥٩ - ٧١ - ٦٥ - ٥٨ - ٦٦ - ٦٠ - ٧٠

فهل يستدل من هذه النتائج أن إحدى المجموعتين أكثر تفاوتاً عن الأخرى

الحل : يمكن طرح العدد ٦٣ من جميع المفردات وذلك لتسهيل الحسابات فى الحل

المجموعة الأولى : ٤ ، ١٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ٢ ، ٧ ، ٥ ، صفر
المجموعة الثانية : صفر ، ٦ ، ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢ ، ٥ ، ٣ ، ٧

$$\overline{s}_1 = \frac{3}{9} = \frac{1}{3} = 0.3$$

$$\overline{s}_2 = \frac{15}{10} = 1.5$$

يمكن اثبات أن

$$\text{للمجموعة الأولى مح (س - } \overline{s}_1) = 632.1$$

$$\text{" الثانية مح (س - } \overline{s}_2) = 190.5$$

$$\therefore \overline{e}_1 = \frac{632.1}{8} = 79$$

$$\overline{e}_2 = \frac{190.5}{9} = 21.17$$

$$\therefore \text{ف } \frac{\overline{e}_1}{\overline{e}_2} = \frac{79}{21.17} = 3.73$$

$$\text{ف (٩ ، ٨ ، ٥) من الجدول } = 3.9$$

نرى أن ف المحسوبة أقل من ف من الجدول

∴ نقبل الفرض القائل بأنه لا يوجد تفاوت بين $\overline{e}_1$ ، $\overline{e}_2$

الباب الثالث

نظرية التقدير Theory of estimation

طريقة المربعات الصغرى

كثيرا ما يستدعى فى التطبيقات العملية ايجاد العلاقة بين المتغيرات وبعضها أو بمعنى آخر المحاولة الى الوصول الى القانون الذى يربط بين هذه المتغيرات فى النظرية الاقتصادية يهدف المخطط الى ايجاد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على أساس الاستقرار بالنسبة الى سلوك الوحدات الاقتصادية ولهذا يجد أن من أهم ما يقوم به هو حساب هذه العلاقات فى دوال رياضية يساهم منها التنبؤ بالظاهرة الاقتصادية فى المستقبل فمثلا دالة الطلب demand function التى تحدد كميات الطلب على السلع المختلفة والأسعار أو دالة الانتاج production function وهى الدالة التى تظهر العلاقة بين المدخلات والمخرجات .

ومن النماذج المختلفة التى يقابلها المخطط هى :

(١) : دوال خطية على الصورة

$$ص = أ + أ_١ س$$

(٢) دوال غير خطية على الصورة

$$ص = أ + أ_١ س + أ_٢ س^٢ + \dots + أ_١ س^١$$

(٣) دوال أسية على الصورة

$$ص = أ س_١^{١} س_٢^{٢} \dots س_٣^{٣}$$

والسؤال الآن : ما هي أحسن صورة من الصورة السابقة تمثل البيانات المعطاه أى اذا كانت الدالة خطية التى تربط العلاقة بين المتغيرات ما هي أحسن قيم للثوابت $أ_١$ ، $أ_٢$ أولا : النموذج الخطى $ص = أ + أ_١ س$ وتقدير الثوابت $أ_١$ ، $أ_٢$

نفرض أن متغير اقتصادى $س$ (الاسعار) يؤثر فى متغير $ص$ (الطلب أو الكميات) وأن العلاقة بينهما خطية على الصورة

$$ص = أ + أ_١ س$$

والهدف هو تقدير قيم $أ_١$ ، $أ_٢$ وتكون وسيلة التقدير هي القيم المشاهدة لكل من $ص$ ، $س$ وأحدى الطرق المتبعة فى ذلك هي طريقة المربعات الصغرى .

نفرض أن القيم المشاهدة هي

$$ص : ص_١ ، ص_٢ ، \dots ، ص_n$$

$$س : س_١ ، س_٢ ، \dots ، س_n$$

ونفرض أننا نريد توفير خط يمر من هذه النقط وصورته هي

$$ص = \hat{أ} + \hat{أ}_١ س$$

حيث $\hat{أ}$ ، $\hat{أ}_١$ هي تقديرات للمعاملات $أ$ ، $أ_١$ من القيم المشاهدة نفرض أن $ص$ هي القيمة المشاهدة المقابلة للقيمة $س$ وأن

$$ص = \hat{أ} + \hat{أ}_١ س$$

نجد أن الفرق بين $ص$ ، $ص$ عبارة عن تشتت القيم $ص_١$ ، $ص_٢$ ، $\dots$ ، $ص_n$ عن الخط المستقيم $ص$. والمطلوب هو أن يكون مجموع مربعات هذه التشتتات أصغر ما يمكن أى أن

$$م = (ص - \hat{ص})^2 \text{ أصغر ما يمكن}$$

$$\text{أو } م = (ص - \hat{أ} - \hat{أ}_١ س)^2 \text{ أصغر ما يمكن}$$

ولكى يكون الدالة م نهاية صغرى فان الشرط اللازم لذلك هو أن قيمة التفاضل بالنسبة الى أ ، أ_١ يساوى صفر أى أن

$$\text{صفر} = \frac{٢٦}{١٦} , \quad \text{صفر} = \frac{٢٦}{١٦}$$

من هذا نحصل على

$$\text{صفر} = (٢ \text{ مد} - \text{ص} - \text{أ} - \text{أ}_١ \text{ س})$$

$$\text{صفر} = (٢ \text{ مد} \text{ س} - \text{ص} - \text{أ} - \text{أ}_١ \text{ س})$$

أى أن

$$(١) \quad \text{مد} \text{ ص} = \text{ن} \text{ أ} + \text{أ}_١ \text{ مد} \text{ س} + \dots$$

$$(٢) \quad \text{مد} \text{ ص} \text{ س} = \text{أ} \text{ مد} \text{ س} + \text{أ}_١ \text{ مد} \text{ س}^٢$$

تسمى بالمعادلتين الشرطيتين

والمعادلة (١) ، (٢) عبارة عن معادلتين من الدرجة الأولى فى مجهولين ويمكن حلها بالطرق المعروفة وذلك بعد ايجاد قيمة كل من مد ص ، مد س ، مد س^٢ ، مد س ص

مثال :

اذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية :

س : ١ - ١ - ٣ - ٣ - ٤ - ٤ - ٥ - ٦ - ٦ - ٧

ص : ٢ - ٣ - ٢ - ٣ - ٣ - ٤ - ٦ - ٨ - ٩ - ١٠

خطية على الصورة $\text{ص} = \text{أ} + \text{أ}_١ \text{ س}$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من أ ، أ_١

الحل : نجد أن

$$\text{مد} \text{ س} = ٤٠$$

$$\text{مد} \text{ ص} = ٥٠$$

$$\text{مح س ص} = ٢٥٠$$

$$\text{مح س ٢} = ١٩٨$$

بالتعويض عن هذه القيم في المعادلات (١) ، (٢) نحصل على

$$(١) \quad \dots\dots \quad ١٠ \text{ أ} + ٤٠ \text{ أ} = ٥٠$$

$$(٢) \quad \dots\dots \quad ٤٠ \text{ أ} + ١٩٨ \text{ أ} = ٢٥٠$$

بحل هذه المعادلتين وذلك بضرب المعادلة (١) في ٤ والطرح نحصل على

$$\text{أ} = \frac{٥٠ -}{٣٨ -} = ١,٣١$$

بالتعويض في (١) عن قيمة أ نحصل على

$$\text{أ} = ٠,٢٤$$

ومنهما فان المعادلة التي يمكن البيانات المعطاء هي

$$\text{ص} = ٠,٢٤١ + ١,٣١ \text{ س}$$

مثال (٢) : اذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية

س : ١٣ ، ١٢ ، ١٠ ، ١٠ ، ٨ ، ٦ ، ٦ ، ٥ ، ٣ ، ٢

ص : ١١ ، ١٤ ، ١١ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ٣ ، ٧ ، ٦ ، ١

خطية على الصورة $\text{ص} = \text{أ} + \text{أ} \text{ س}$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من أ ، أ

الحل : من السهل اثبات أن

$$\text{مح س} = ٧٥$$

$$\text{مح ص} = ٨٠$$

$$\text{مح س ص} = ٧٠٢ ، \quad \text{مح س ٢} = ٦٨٢$$

بالتعويض عن هذه القيم في المعادلتين الشرطيتين (١) ، (٢) نحصل على

$$٨٠ = ١٠ أ + ٧٥ أ١$$

$$٧٠٢ = ٧٥ أ + ٦٨٢ أ١$$

بحل هاتين المعادلتين نحصل على

$$١ أ = ٤٥ \quad (\text{بطريقة الحذف})$$

$$أ = ٣٢٩,٥$$

$$\therefore \quad \text{ص} = - ٣٢٥,٥ + ٤٥ \text{ س}$$

صور أخرى يمكن تحويلها الى معادلة خط مستقيم أو الى صورة خطية

$$(١) \quad \text{ص} = أ + \text{س}١$$

بأحد اللوغاريتم للطرفين نحصل على

$$(١) \quad \text{لو ص} = \text{لو أ} + \text{لو س}١ + \dots\dots\dots$$

بوضع $\text{ص} = \text{لو ص}$ ، $\text{س} = \text{لو س}$ نحصل على

$$(٢) \quad \text{ص} = أ + \text{س}١$$

وهذه معادلة خطية

مثال : اذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية

$$\text{س} : ١ \quad ٢ \quad ٣ \quad ٤ \quad ٥ \quad ٦$$

$$\text{ص} : ٢ \quad ١١ \quad ٢٨ \quad ٤٥ \quad ٧٠ \quad ١١٠$$

$$\text{على الصورة} \quad \text{ص} = أ + \text{س}١$$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من أ ، أ١

الحل : اوجد لوغاريتم كل من س ، ص

س (لو س) : صفر	٣٠	٤٨	٦٠	٧	٧٨
ص (لو ص) : ٣	١٠٤	١٤٥	١٦٥	١٨٥	٢٠٤

$$\text{مح س} = ٢٨٦$$

$$\text{مح ص} = ٨٣٣$$

$$\text{مح س ص} = ٤٨٨$$

$$\text{مح س} = ١٧٨$$

بالتعويض عن هذه القيم في المعادلات الشرطية نحصل على

$$٨٣٣ = ٦ أ + ٢٨٦ ب$$

$$٤٨٨ = ٢٨٦ أ + ١٧٨ ب$$

$$\text{وحلها نحصل على } أ = ٣٤ ، ب = ٢٢$$

$$\therefore \text{ ص} = ٣٤ + ٢٢٠ = ٢٥٤ \text{ س أو ص} = ٣٤ \text{ س } ٢٢٠$$

$$(i) \text{ ص} = أ هـ أ س$$

يأخذ لو غاريتم الطرفين نحصل على

$$\text{لو ص} = \text{لو أ} + أ س$$

$$\text{يوضع ص} = \text{لو ص} ، \text{ لو أ} = أ \text{ نحصل على}$$

$$\text{ص} = أ + أ س \quad \text{وهذه معادلة خطية}$$

$$\text{ص} = \frac{1}{أ + أ س}$$

بقلب الكسر لكل من الطرفين نحصل على

$$\frac{1}{ص} = أ + أ_١ س$$

بوضع $ص = \frac{1}{ص}$ نحصل على

$$ص = أ + أ_١ س \text{ وهذه معادلة خطية}$$

مثال : اذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية

س : صفر ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥

ص : ٠.٣٢ ، ٠.٢٠ ، ٠.١٤ ، ٠.١١ ، ٠.٠٩ ، ٠.٠٨

$$\frac{1}{ص} = أ + أ_١ س$$

من واقع البيانات التالية قدر قيمة كل من أ ، أ_١

الحل : نوجد قيم $\frac{1}{ص}$

س	٥	٤	٣	٢	١	صفر
$\frac{1}{ص}$	$\frac{25}{2}$	$\frac{100}{9}$	$\frac{100}{11}$	$\frac{50}{7}$	٥	$\frac{25}{8}$

$$ص = أ + أ_١ س$$

من السهل اثبات أن

$$١٥ = مد س$$

$$٤٧,٩٥ = مد س$$

$$١٥٣,٥ = مد س ص ، مد س٢ = ١٥$$

∴ بالتعويض في المعادلتين الشرطين نحصل على

$$٤٧,٩٥ = ٦ أ + ١٥ أ_١$$

$$١٥٣,٥ = ١٥ أ + ٥٥ أ_١$$

وبحل هاتين المعادلتين بطريقة الحذف نحصل على

$$أ_1 = ١٩٢ ، أ_٢ = ٣١٩$$

$$\therefore ص = أ_1 + أ_2 = ١٩٢ + ٣١٩ س$$

$$أو \frac{١}{ص} = ١٩٢ + ٣١٩ س$$

$$\therefore ص = \frac{١}{١٩٢ + ٣١٩ س}$$

ثانيا : العلاقة غير الخطية :

في كثير من المشاكل الاقتصادية عند تمثيل الظاهرة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بيانيا يكون نمط الظاهرة على شكل منحنى ودرجته مثلا ل أي أنه اذا كانت البيانات المتاحة للمتغير المستقل والمتغير التابع هي

$$س : س_١ ، س_٢ ، ، ، ، ، س_٦$$

$$ص : ص_١ ، ص_٢ ، ، ، ، ، ص_٦$$

فتكون العلاقة بينهما على الصورة

$$ص = أ + أ_١ س + أ_٢ س^٢ + ، ، ، ، ، أ_٦ س^٦$$

والمطلوب من واقع البيانات تقدير قيمة كل من أ ، أ_١ ، أ_٢ ، ، ، ، أ_٦ أو بمعنى آخر أحسن تقدير للقيم أ ، أ_١ ، أ_٢ ، ، ، ، أ_٦ التي تجعل الفرق بين القيمة الحقيقية للمتغير ص والقيمة المشاهدة ص مثلا أقل ما يمكن

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى يمكن إيجاد تقديرات للشوايت

$$أ ، أ_١ ، أ_٢ ، ، ، ، أ_٦ أي أن$$

$$م = م(ص - ص_٢) (أقل ما يمكن$$

أو م = مد (ص - أ - أر س_١ - أر س_٢ - ... - أر س_ل) أقل
 ما يمكن ولكي يكون الدالة م نهاية صغرى فإن الشرط اللازم لذلك هو أن قيمة التفاضل بالنسبة إلى
 أ ، أر ، أر ، ... ، أر يساوى صفراً أى أن

$$\frac{2}{16} = \text{صفر} ، \frac{2}{16} = \text{صفر} ، \frac{2}{16} = \text{صفر} ، \frac{2}{16} = \text{صفر}$$

ومن هذه الشروط نحصل على

$$\begin{aligned} \text{مد ص} &= \text{ن أ} + \text{أر مد س} + \text{أر مد س} + \text{أر مد س} + \dots + \text{أر مد س} \\ \text{مد س ص} &= \text{أ مد س} + \text{أر مد س} + \text{أر مد س} + \text{أر مد س} + \dots + \text{أر مد س} \end{aligned}$$

مد س ل ص = أ مد س ل + أر مد س ل + أر مد س ل + ... + أر مد س ل
 ومن ذلك نرى أن لدينا عدد (ل + ١) من المعادلات يوجد بها عدد (ل + ١) من المجاهيل
 وبحل هذه المعادلات إما بطريقة الحذف أو بطريقة المحددات أو بطريقة مقلوب المصفوفة يمكن الحصول
 على قيمة المجاهيل أ ، أر ، أر ، ... ، أر التى تجعل قيمة الدالة م أقل ما يمكن .
 وسنحاول أن نذكر بشئ من التفصيل طريقة الى توفيق منحنى من الدرجة الثانية أى ايجاد تقديرات
 لكل من أ ، أر ، أر (وبنفس الطريقة يمكن توفيق منحنى درجته أكبر من ذلك) .

بفرض أن العلاقة بين المتغير المستقل س والمتغير التابع ص على الصورة

$$\text{ص} = \text{أ} + \text{أر س} + \text{أ} ، \text{س}$$

المطلوب الوصول الى أحسن تقدير لمعاملات أ ، أر ، أر من واقع البيانات أو بمعنى آخر
 توفيق أحسن منحنى يمثل البيانات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى .

$$\begin{aligned} \text{م} &= \text{مد (ص - ص)} \text{ أقل ما يمكن} \\ \text{أو م} &= \text{مد (ص - أ - أر س - أر س - ... - أر س)} \text{ أقل ما يمكن} \end{aligned}$$

والتفاضلات بالنسبة الى أ ، أ_١ ، أ_٢ ومساوتها بالصفر أى أن

$$\text{صفر} = \frac{٢٦}{١٦} , \text{صفر} = \frac{٢٦}{١٦} , \text{صفر} = \frac{٢٦}{١٦}$$

ومنها نحصل على

$$\begin{aligned} \text{مـ ص} &= \text{ن أ} + \text{أ}_١ \text{ مـ س} + \text{أ}_٢ \text{ مـ س} \\ \text{مـ س} &= \text{ص} + \text{أ مـ س} + \text{أ}_١ \text{ مـ س} + \text{أ}_٢ \text{ مـ س} \\ \text{مـ س} &= \text{ص} + \text{أ مـ س} + \text{أ}_١ \text{ مـ س} + \text{أ}_٢ \text{ مـ س} \end{aligned}$$

(١) وهذه هي ثلاثة معادلات فى ثلاث مجاهيل أ ، أ_١ ، أ_٢ وتحل اما بطريقة الحذف أو بطريقة

المحددات أو بطريقة المصفوفات .

بطريقة المحددات

$$\begin{vmatrix} \text{مـ ص} & \text{مـ س} & \text{ن} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \end{vmatrix} = \text{أ} , \begin{vmatrix} \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \end{vmatrix} = \text{أ}_١ , \begin{vmatrix} \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \end{vmatrix} = \text{أ}_٢$$

$$\begin{vmatrix} \text{مـ ص} & \text{مـ س} & \text{ن} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \\ \text{مـ س} & \text{مـ س} & \text{مـ س} \end{vmatrix} = \text{أ}_٢$$

مثال عددي :

إذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية

س :	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
ص :	٦٦	٥٧	٥٦	٤٧	٤٥	٤١	٤١	٤٢	٣٨

على الصورة $ص = أ + أ_١ س + أ_٢ س^٢$

قدر من واقع البيانات السابقة كل من $أ$ ، $أ_١$ ، $أ_٢$

الحل : لتبسيط الحسابات نطرح من المتغير المستقل س ١٥ ومن المتغير التابع ص العدد ٣٨ نحصل على

س = س - ١٥ :	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ص = ص - ٣٨ :	٢٨	١٩	١٨	٩	٧	٣	٣	٤	صفر

من السهل اثبات أن

$$\text{محد س} = ٤٥ ، \text{محد ص} = ٩١ ، \text{محد س}^٢ = ٢٨٥ ، \text{محد س}^٣ = ٢٠٢٥$$

$$\text{محد س}^٤ = ١٥٣٣٣ ، \text{محد س}^٥ = ٢٦٢ ، \text{محد س}^٦ = ١٠٩٦$$

بالتعويض عن هذه القيم في (١) نحصل على

$$٩١ = أ + أ_١ ٤٥ + أ_٢ ٢٨٥$$

$$(٢) \quad ٢٦٢ = أ + أ_١ ٢٨٥ + أ_٢ ٢٠٢٥$$

$$١٠٩٦ = أ + أ_١ ٢٠٢٥ + أ_٢ ١٥٣٣٣$$

وهذه عبارة عن ثلاث معادلات في ثلاث مجاهيل $أ$ ، $أ_١$ ، $أ_٢$ يمكن إيجاد قيم هذه المجاهيل بطريقة الحذف نحصل على

$$ص = ٢٩٦٨٥٦ - ٢١٩٧٣ س + ٠٤٩٦ س^٢$$

ثالثا : الانحدار المتعدد :

يصادفنا أيضا في الدراسات الاقتصادية إيجاد العلاقة من متغير تابع ومتغيرات مستقلة فمثلا دالة الانتاج نرى أنها العلاقة بين كمية أو قيمة الانتاج ورأس المال والعمالة (مستلزمات الانتاج) .
 فإذا افترضنا أن المتغير التابع V والمتغيرات المستقلة هي S_1 ، S_2 ، S_3 ، S_4 ، S_5 ،
 وأن البيانات المعطاة هي

V	S_1	S_2		S_5	الوسط الحسابي	$\bar{V}$
V_1	S_{11}	S_{12}		S_{15}	$\bar{S}_1$	$\bar{S}_1$
V_2	S_{21}	S_{22}		S_{25}	$\bar{S}_2$	$\bar{S}_2$
$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$		$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$
$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$		$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$
$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$		$\vdots$	$\vdots$	$\vdots$
V_n	S_{n1}	S_{n2}		S_{n5}	$\bar{S}_5$	$\bar{S}_5$

أي أن لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عدد n من القيم ويكون الهدف الوصول الى أحسن صورة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الصورة

$$V = A + A_1 S_1 + A_2 S_2 + \dots + A_5 S_5 \quad (1)$$

أي الوصول الى أحسن تقدير لقيم كل من A ، A_1 ، A_2 ، A_3 ، A_4 ، A_5 والطريقة في ذلك هو أن يكون مجموع مربعات تشتت القيم عن (1) أصغر ما يمكن أي أن

$$M = (V - \hat{V})^2 \text{ أقل ما يمكن}$$

$$M = (V - \hat{V})^2 = (V - A - A_1 S_1 - A_2 S_2 - \dots - A_5 S_5)^2 \text{ أقل ما يمكن}$$

والشروط اللازمة لكي يكون الدالة M أقل ما يمكن هي

$$\frac{\partial M}{\partial A} = 0 \quad , \quad \frac{\partial M}{\partial A_1} = 0 \quad , \quad \frac{\partial M}{\partial A_2} = 0 \quad , \quad \frac{\partial M}{\partial A_3} = 0 \quad , \quad \frac{\partial M}{\partial A_4} = 0 \quad , \quad \frac{\partial M}{\partial A_5} = 0$$

ومن هذه الشروط نحصل على

$$\begin{aligned} \text{مح ص} &= \text{ن أ} + \text{أر مح س}_{\text{ال}} + \text{أ}_2 \text{ مح س}_{\text{ل}} + \dots + \text{أ}_\text{مح س} \\ \text{مح س}_{\text{ال}} \text{ ص} &= \text{أ مح س}_{\text{ال}} + \text{أر مح س}_{\text{ال}} + \text{أ}_2 \text{ مح س}_{\text{ال}} \text{ ل} + \dots + \text{أ}_\text{مح س} \text{ ل} \\ &\dots \dots \dots \end{aligned}$$

$$\text{مح س ل} \text{ ص} = \text{أ مح س ل} + \text{أر مح س ل} + \text{أ}_2 \text{ مح س ل} \text{ س} + \dots + \text{أ}_\text{مح س} \text{ ل} \text{ س}$$

وهذه هي مجموعة من المعادلات عددها $(\text{س} + 1)$ بها عدد $(\text{س} + 1)$ أيضا من المجاهيل وبالطرق المعروفة لحل مثل هذه المعادلات يمكن إيجاد تقدير لقيم كل من أ ، أر ، أ_2 ، $\dots$ ، $\text{أ}_\text{مح س}$

يمكن كتابة المعادلة (١) على الصورة

$$\text{ص ل} = \text{أ} + \text{أر} (\text{س}_{\text{ال}} - \text{س}_1) + \text{أ}_2 (\text{س}_2 - \text{س}_2) + \dots + \text{أ}_\text{مح س} (\text{س} - \text{س}_\text{مح س})$$

وبتطبيق قاعدة النهايات الصغرى نحصل على

$$\text{ص} = \frac{\text{مح ص}}{\text{ن}} = \text{أ} \quad \dots \dots \dots (2)$$

$$\begin{aligned} \text{مح} (\text{س}_{\text{ال}} - \text{س}_1) (\text{ص} - \text{ص}) &= \text{أر مح} (\text{س}_{\text{ال}} - \text{س}_1) + \text{أ}_2 (\text{س}_2 - \text{س}_2) + \dots \\ &+ \text{أ}_\text{مح س} (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س}_1 - \text{س}_\text{مح س}) \\ \text{مح} (\text{س}_2 - \text{س}_2) (\text{ص} - \text{ص}) &= \text{أر مح} (\text{س}_{\text{ال}} - \text{س}_1) (\text{س}_2 - \text{س}_2) + \dots \\ &+ \text{أ}_\text{مح س} (\text{س}_2 - \text{س}_2) (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س}_1 - \text{س}_\text{مح س}) \\ &\dots \dots \dots \\ \text{مح} (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{ص} - \text{ص}) &= \text{أر مح} (\text{س}_{\text{ال}} - \text{س}_1) (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س}_1 - \text{س}_\text{مح س}) + \dots \\ &+ \text{أ}_\text{مح س} (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س} - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س}_2 - \text{س}_\text{مح س}) (\text{س}_1 - \text{س}_\text{مح س}) \end{aligned}$$

يوضع

$$\beta_1 = \frac{مَحْن}{1=ل} (س_ل - س_ص) (ص - ص_ص)$$

$$\beta_2 = (س_ل - س_ص) (س_ك - س_ك_ص)$$

نحصل على

$$\beta_1 = \beta_{11} \alpha_1 + \beta_{21} \alpha_2 + \beta_{31} \alpha_3 + \dots + \beta_{r1} \alpha_r$$

$$\beta_2 = \beta_{12} \alpha_1 + \beta_{22} \alpha_2 + \beta_{32} \alpha_3 + \dots + \beta_{r2} \alpha_r$$

$$\dots$$

$$\beta_r = \beta_{1r} \alpha_1 + \beta_{2r} \alpha_2 + \beta_{3r} \alpha_3 + \dots + \beta_{rr} \alpha_r$$

يمكن حل هذه المعادلات بالطرق المعروفة نحصل على $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_r, \alpha = ص$

وسنحاول أن نذكر بشئ من التفصيل طريقة الوصول الى تقدير لقيم $\alpha_1, \alpha_2, \dots$

نفرض أن المعادلة (١) على الصورة

$$ص = \alpha + \alpha_1 س_1 + \alpha_2 س_2 + \dots \quad (٢)$$

والمطلوب تقدير قيم $\alpha, \alpha_1, \alpha_2, \dots$

يمكن وضع المعادلة السابقة على الصورة

$$ص = \alpha + \alpha_1 (س_1 - س_1_ص) + \alpha_2 (س_2 - س_2_ص)$$

باتباع الطريقة العامة السابقة نحصل على

$$\alpha = \bar{ص}$$

$$\beta_1 = \beta_{11} \alpha_1 + \beta_{21} \alpha_2$$

(٣)

$$\beta_2 = \beta_{12} \alpha_1 + \beta_{22} \alpha_2$$

$$\text{حيث } \beta_{.1} = \text{محد } (س_1 - \bar{س}) (ص - \bar{ص})$$

$$\beta_{.2} = \text{محد } (س_2 - \bar{س}) (ص - \bar{ص})$$

$$\beta_{21} = \beta_{12} = \text{محد } (س_2 - \bar{س}_2) (س_1 - \bar{س}_1)$$

$$\beta_{11} = \text{محد } (س_1 - \bar{س}_1) (س_1 - \bar{س}_1), \beta_{22} = \text{محد } (س_2 - \bar{س}_2) (س_2 - \bar{س}_2)$$

وحل المعادلة (٣) بطريقة الحذف نحصل على

$$\frac{\beta_{.1} \beta_{21} - \beta_{.2} \beta_{11}}{\beta_{21}^2 - \beta_{22} \beta_{11}} = \alpha_2, \quad \frac{\beta_{.2} \beta_{21} - \beta_{.1} \beta_{22}}{\beta_{21}^2 - \beta_{22} \beta_{11}} = \alpha_1$$

وبطريقة المحددات

$$\frac{\begin{vmatrix} \beta_{.1} & \beta_{11} \\ \beta_{.2} & \beta_{21} \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} \beta_{21} & \beta_{11} \\ \beta_{22} & \beta_{12} \end{vmatrix}} = \alpha_2, \quad \frac{\begin{vmatrix} \beta_{12} & \beta_{.1} \\ \beta_{22} & \beta_{.2} \end{vmatrix}}{\begin{vmatrix} \beta_{21} & \beta_{11} \\ \beta_{22} & \beta_{12} \end{vmatrix}} = \alpha_1$$

وبطريقة المصفوفات فإنه يمكن وضع (٣) على الصورة التالية

$$\begin{bmatrix} \beta_{.1} \\ \beta_{.2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_{21} & \beta_{11} \\ \beta_{22} & \beta_{12} \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \beta_{.1} \\ \beta_{.2} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_{21} & \beta_{11} \\ \beta_{22} & \beta_{12} \end{bmatrix}^{-1} = \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \end{bmatrix} \quad \therefore$$

ومن هنا يمكن إيجاد قيمة α_1, α_2 بمعلومية مقلوب المصفوفة .

مثال (١) : اذا كانت العلاقة بين المتغيرات ص ، س_١ ، س_٢ للبيانات التالية

ص	:	١٢	١	٢	٤	١٢	١٣	٣	١
س _١	:	١٥	١	٦	٢٣	٢٦	٢٧	٢٠	٢
س _٢	:	٦	١١	٩	٦	٤	٢	٧	١١

على الصورة ص = أ + أ_١ س_١ + أ_٢ س_٢
 قدر من واقع البيانات السابقة أحسن قيمة لكل من أ ، أ_١ ، أ_٢

الحل : نجد أن

$$\bar{ص} = 6 = \bar{أ}$$

$$\bar{س}_1 = 15$$

$$\bar{س}_2 = 7$$

$$\begin{aligned} \beta_1 &= \frac{\text{محد (س}_1 - \bar{س}_1)(ص - \bar{ص})}{\text{محد (س}_1 - \bar{س}_1)^2} = \frac{(15 - 6)(6 - 6)}{(15 - 6)^2} = 0 \\ \text{صفر} &= \frac{6 \times 0 + 7 \times 12 \times 11 + (2 - 7) \times 8 + (4 - 7)(9) + (5 - 7)(140)}{(15 - 6)^2} \\ &= \frac{290}{31} = 9.35 \end{aligned}$$

وبالمثل فان

$$\beta_2 = \frac{105}{105} = 1$$

$$222 = \beta_{21} = 12 \beta_2$$

$$72 = 22 \beta_2$$

وبالتعويض عن هذه القيم في المعادلات (٣) نحصل على

$$290 = 222 \beta_1 + 72 \beta_2$$

$$105 = 222 \beta_1 + 72 \beta_2$$

وبحل هاتين المعادلتين نحصل على

$$\begin{aligned} \text{أ}_1 &= ٤٩ - \text{ر} & , & & \text{أ}_2 &= ٩٩ - \text{ر} \\ \therefore \text{ص} &= ٦ - ٤٩ (\text{س} - ١٥) - ٩٩ (\text{س} - ٧) & & & & \end{aligned}$$

أى أن

$$\text{ص} = ٣٤٢٨ - ٤٩ \text{ر} \text{س}_1 - ٩٩ \text{ر} \text{س}_2$$

مثال (٢) : اذا كانت العلاقة بين المتغيرات ص ، س_١ ، س_٢ ، س_٣ للبيانات التالية

ص :	٧	٨	٥	١١	١٧	١٨	١٣	١١	٩	١٠
س :	٥	٦	٤	٧	٨	٩	٧	٦	٥	٤
س _٢ :	١٠	١٠	١٠	١٤	١٥	١٣	١٠	١٢	١٤	١١
س _٣ :	٧	١٠	٦	١٥	١٦	١٨	١٥	١٠	٧	١٢

$$\text{على الصورة ص} = \text{أ} + \text{أ}_1 \text{س}_1 + \text{أ}_2 \text{س}_2 + \text{أ}_3 \text{س}_3$$

من واقع البيانات السابقة قدر أحسن قيمة كل من أ ، أ_١ ، أ_٢ ، أ_٣

الحل : نجد أن

$$\begin{aligned} \bar{\text{ص}} &= ١٠.٩ & , & & \bar{\text{س}}_1 &= ٦ & , & & \bar{\text{س}}_2 &= ١٢ & , & & \bar{\text{س}}_3 &= ١١.٦ \\ \beta_1 &= \text{مد} (\text{س}_1 - \bar{\text{س}}_1) (\text{ص} - \bar{\text{ص}}) = \text{مد} (\text{س}_1 - \bar{\text{س}}_1) (\text{ص} - ١٠.٩) = ٥١ \\ \beta_2 &= \text{مد} (\text{س}_2 - \bar{\text{س}}_2) (\text{ص} - \bar{\text{ص}}) = \text{مد} (\text{س}_2 - ١٢) (\text{ص} - ١٠.٩) = ٣٨ \\ \beta_3 &= \text{مد} (\text{س}_3 - \bar{\text{س}}_3) (\text{ص} - \bar{\text{ص}}) = \text{مد} (\text{س}_3 - ١١.٦) (\text{ص} - ١٠.٩) = ١٤.٣٦ \\ \beta_1 &= \text{مد} (\text{س}_1 - \bar{\text{س}}_1) = ١١ & & & \beta_2 &= \text{مد} (\text{س}_2 - \bar{\text{س}}_2) = ٢ & & & \beta_3 &= \text{مد} (\text{س}_3 - \bar{\text{س}}_3) = ٢ \\ \beta_{21} &= ١٢ & & & \beta_{31} &= ١٣ & & & \beta_{32} &= ١٢ & & & \beta_{33} &= ١٣ \end{aligned}$$

$$٥٤٥ = (١١٦ - س٣) (٦١ - س١) مد = ١٣ \beta = ٣١ \beta$$

$$٢٨ = (١١٦ - س٣) (١٢ - س٢) مد = ٢٣ \beta = ٣٢ \beta$$

$$٣٢ = (١٢ - س٢) مد = ٢٢ \beta$$

$$١٦٢,٤ = (١١٦ - س٣) مد = ٣٣ \beta$$

بالتعويض عن هذه القيم في المعادلات التالية

$$٠,١ \beta = ٣١ \beta + ٢١ \beta + ١١ \beta$$

$$٠,٢ \beta = ٣٢ \beta + ٢٢ \beta + ١٢ \beta$$

$$٠,٣ \beta = ٣٣ \beta + ٢٣ \beta + ١٣ \beta$$

نحصل على

$$٥١١ = ٣١٥٤٤ + ٢١٣ + ١٢٤٩$$

$$٣٨ = ٣٢٨ + ٢٣٢ + ١٣$$

$$١٤٣,٦ = ٣١٦٢,٤ + ٢٢٨ + ١٥٤٤$$

$$١٠,٩ = ص = أ ،$$

بأحدى الطرق المعروفة يمكن حل المعادلات السابقة ونجد أن

$$٠,٥٤ = أ٣ ، ٠,٣٧ = أ٢ ، ٠,٨٥ = أ١$$

والمعادلة على الصورة

$$ص = ١٠,٩ + (س١ - ٦١) \cdot ٠,٨٥ + (س٢ - ١٢) \cdot ٠,٣٧ + (س٣ - ١١٦) \cdot ٠,٥٤$$

$$ص = ٤٩٩ + س١ \cdot ٠,٨٥ + س٢ \cdot ٠,٣٧ + س٣ \cdot ٠,٥٤$$

صور أخرى للمعادلة السابقة :

(١) قد تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الصورة

$$ص = أ هـ + أ١ س١ + أ٢ س٢ + \dots + أ٧ س٧$$

يأخذ اللوغاريتم للطرفين

$$لو ص = لو أ هـ + لو أ١ س١ + لو أ٢ س٢ + \dots + لو أ٧ س٧$$

بوضع $لو ص = ص'$ ، $لو أ هـ = أ' هـ$ ، $لو أ١ س١ = أ١' س١$ ، $لو أ٢ س٢ = أ٢' س٢$ ، $لو أ٧ س٧ = أ٧' س٧$ نحصل على

$$ص' = أ' هـ + أ١' س١ + أ٢' س٢ + \dots + أ٧' س٧$$

وهذه هي صورة المعادلة السابقة

(٢) قد تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الصورة

$$ص = أ١ س١ + أ٢ س٢ + \dots + أ٧ س٧$$

بأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على

$$لو ص = لو أ١ س١ + لو أ٢ س٢ + \dots + لو أ٧ س٧$$

بوضع

$$ص' = لو ص ، س١' = لو س١ ، س٢' = لو س٢ ، \dots ، س٧' = لو س٧ ، أ١' = لو أ١ ، أ٢' = لو أ٢ ، \dots ، أ٧' = لو أ٧$$

نحصل على

$$ص' = أ١' س١' + أ٢' س٢' + \dots + أ٧' س٧'$$

وهذه هي معادلة على صورة المعادلة السابقة (١)

نرى أن دالة الانتاج (دالة كوب دو جلاس) على الصورة

$$ص = أ_1 س_1 + أ_2 س_2$$

حيث ص كمية الانتاج (قيمة الانتاج) ، $س_1$ رأس المال ، $س_2$ العمالة

بنفس الطريقة السابقة يأخذ اللوغاريتم نحصل على

$$\text{لو } ص = \text{لو } أ_1 + \text{لو } س_1 + أ_2 + \text{لو } س_2 + \dots$$

بالتفاضل بالنسبة الى $س_1$ ، $س_2$

$$\frac{1}{ص} = \frac{ص}{س_1} = \frac{أ_1}{س_1}$$

$$\frac{س_1}{ص} = \frac{ص}{س_1} = أ_1$$

وحيث أن الطرف الأيمن يمثل معامل المرونة على رأس المال $س_1$

$$\therefore أ_1 = \text{معامل المرونة على رأس المال}$$

$$\text{وكذلك } \frac{1}{ص} = \frac{ص}{س_2} = \frac{أ_2}{س_2}$$

$$\text{فان } أ_2 = \frac{س_2}{ص} = \text{معامل المرونة على العمالة}$$

تمارين

على اختبارات الفروق — ونظرية التقدير

- ١ — قام الخبراء بإدخال بعض التحسينات على المصابيح الكهربائية ، وكان متوسط أعمارها ١٥٠ ساعة ولا اختبار ما اذا كانت هذه التحسينات قد افادت من اطالة عمر المصابيح اختبار ٣٠ مصباحا وأضيئت حتى احترقت عميقا وجلت عمر كل منها ثم حسب المتوسط فوجد أنه ١٠٢٠ ساعة ، فاذا كان الانحراف المعياري لعمر المصابيح ١٢٠ ساعة بين ما اذا كانت هناك فرق معنوي بين متوسط عمر المصباح بعد ادخال التحسين عليه ومتوسط عمره بالطريقة الأولى .
- ٢ — نفرض أنه من المعروف أن محصول الفدان من القطن ٥٥ قنطار فان بمعرفة تأثير الأسمدة اختيرت عشرة أفدنه اختبارا عشوائيا وسمدت بهذا السماد وكان محصول هذه الأفدنه هو
٥٢٥ — ٤٩ — ٦١ — ٥٩ — ٦٣ — ٥٨ — ٥٤ — ٥٢ — ٥٩
فهل يمكن اعتبار أن هذه العينة ممثلة للمجتمع متوسطه ٥٥ قنطار وما حكمه على تأثير هذا السماد .
- ٣ — دخل أحد مفتشى التموين مخبرا لاختبار أوزان الأرفقة المعروضة للبيع وأخذ عينة من ١٠٠ رغيف ووزنها واحد بعد الآخر وكانت أوزانها موزعة كالتالى :
الوزن بالدرهم : ٦١ — ٦٣ — ٦٥ — ٦٧ — ٦٩ — ٧١ — الجملة
عدد الأرفقة : ٨ — ١٩ — ٣٠ — ٢٨ — ٨ — ٢ — ١٠٠
وبناء على هذه البيانات قرر المفتش أن صاحب المخبز يعتمد انقاص وزن الرغيف عن الوزن الرسمي وهو ٦٧ درهم فهل استنتاج المفتش صحيحا ثم باستخدام متوسط العينة أوجد متوسط وزن الرغيف في ذلك المخبز على العموم .

٤ — اذا كانت العلاقة بين المتغير س ، ص للبيانات التالية

س : ٥٠ ٨٠ ٤٠ ٢٠ ٦٥ ٤٠ ٥٠ ٧٠ ٢٥ ٨٥

ص : ٢٥ ٨٠ ٥٥ ٣٥ ٨٥ ٤٠ ٧٠ ٦٠ ٢٠ ٩٠

على الصورة $ص = أ + أ_١ س$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من $أ$ ، $أ_١$ ، $أ_٢$

٥ — اذا كانت العلاقة بين المتغير س ، ص للبيانات التالية

س : ٦ ٢٤ ٩٦ ١٩٢ ١٢ ٤٨ ٣

ص : ٤ ١٦ ٦٤ ١٢٨ ٨ ٣٢ ٢

على الصورة $ص = أ + أ_١ س$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من $أ$ ، $أ_١$

٦ — اذا كانت العلاقة بين المتغيرين س ، ص للبيانات التالية

س : ٢٠٠ — ١٨٠ — ١٧٤ — ١٦١ — ١٦١ — ١٤٠ — ١٣١ — ١٢٠

٢١٤ — ٢١٩ — ٢٤١ — ٢٥٠

ص : ١١٨٠ — ١٠٧٠ — ٩٧٠ — ٨٥٠ — ٦٧٠ — ٦٧٠ — ٥٩٠ — ٥٤٠

١٢٢٠ — ١٣٩٠ — ١٥٣٠

على الصورة $ص = أ + أ_١ س + أ_٢ س^٢$

من واقع البيانات السابقة قدر كل من $أ$ ، $أ_١$ ، $أ_٢$

الباب الرابع

قعدمه فسى نظرية اتحاد القرارات

سواء كنا أفراد أو جماعات باحثين أو عاديين يقابلنا عند مواجهة أى مشكلة اتخاذ قرار معين لحلها . ونلاحظ أنه عند اتخاذ هذا القرار فإننا نختاره من بين مجموعة من القرارات المتصورة اتخاذها ويرمز لهذه المجموعة من القرارات بالرمز D ولكن من الواضح أن ليس كل قرار ممكن تصوره يمكن تحقيقه إذ يحول بين القرار وتنفيذه اعتبارات الواقع . كما نلاحظ أن القرار المتحد لابد أن يكون من بين تلك القرارات الممكن تحقيقها ونرمز الى هذه المجموعة بالرمز C ونجد أنه لابد من الخطوات التالية عند اتخاذ قرار معين فى حل مشكلة ما .

(١) تحديد القرارات المتصورة D

(٢) تحديد القرارات الممكنة C

(٣) المفاضلة بين تلك القرارات الممكنة بالنسبة الى معيار الافضية $\mathcal{S}$ أى نفترض أن متخذ القرار يمكن له ترتيب القرارات الممكنة أمامه حسب أفضليتها بالنسبة اليه وبالنسبة الى معيار الافضية .

وعموما نعرف مشكلة اتخاذ القرارات على أنها اتخاذ أفضل القرارات الممكنة التى تحدد بالعناصر (D, C, $\mathcal{S}$) ولتوضيح ذلك نذكر المثالين التاليين :

مثال (١) :

نفرض أن الهدف هو اختبار وسيلة من وسائل المواصلات (القرارات D) للانتقال من مدينة لأخرى وربما أن الشخص لا يمكن له السير على قدميه كما أنه قد لا يوجد قطار يمر بالمدينة أو لا يوجد مطار بها أو أن الطريق غير معبد ولذا فإننا نستبعد وسائل المواصلات الغير ممكنة ونختار من بين الوسائل الممكنة الوسيلة التى لها أفضلية بالنسبة لنا أما من ناحية السرعة أو من ناحية أقل التكاليف أو من الاثنين معا .

مثال (٢) :

نفرض أن متعهد مطلوب منه أن يورد منتجات كميتها Q خلال فترة زمنية T فإذا كان معدل الاستهلاك في وحدة الزمن R وكانت تكاليف التخزين عن كل وحدة في وحدة الزمن C_1 فإذا كانت تكلفة التوريد (أو الإنتاج) هي C_2 والسؤال : هل المتعهد يتخذ قرارا بالتوريد على دفعة واحدة أم على دفعات متقاربة أو متباعدة ويكون معيار الأفضلية اتخاذ القرار الذي نوصل إلى أقل التكاليف .

ونلاحظ أنه عند اتخاذ أي قرار في حل مشكلة تكون أما على علم تام بالمشكلة والقرارات الممكنة وهنا يسهل اتخاذ قرار منها بالنسبة إلى معيار الأفضلية أو ليس على علم بجوانب المشكلة والقرارات ففي هذه الحالة أما أنه يمكن أعداد توزيعاً احتمالياً عن سلوك المشكلة في أيام سبقت وفي يمكن الحالة يمكن اتخاذ قرار سليم . أو أنه لا يمكن أعداد مثل هذا السلوك وفي هذه الحالة يصعب اتخاذ أي قرار سليم ونلجأ إلى المخاطرة في اتخاذ القرار .

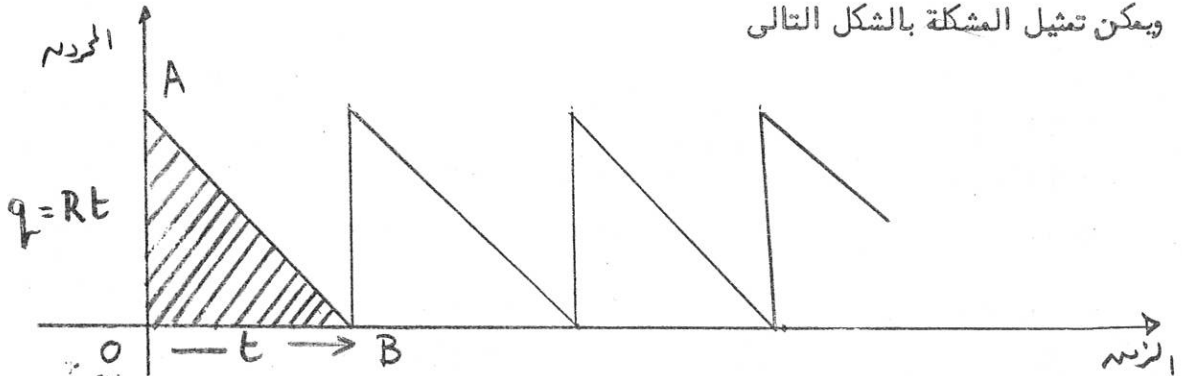
وسنحاول أن نعطي بعض الأمثلة في الحالات السابقة

أولاً : حالة التأكد التام بجوانب المشكلة والقرارات الممكنة :

(١) في مشكلة التوريد التي في المثال السابق نرى أن القرارات الممكنة معروفة كما أن الطلب معروف

أي أننا على علم تام بجوانب المشكلة والقرارات وهي أما التوريد على دفعة واحدة أو على دفعات .

ويمكن تمثيل المشكلة بالشكل التالي



من الشكل نرى أنه بما أن معدل الاستهلاك في وحدة الزمن R وطول فترة التوريد t فإن حجم المخزون في بداية الفترة هو Rt

مساحة المثلث ABO يمثل حجم المخزون يساوي

$$\frac{1}{2}t \cdot Rt = \frac{1}{2}Rt^2$$

والتكلفة الناتجة عن التخزين يساوي مرة مساحة المثلث أي أن

$$C_1 \frac{1}{2} Rt^2 = \frac{1}{2} Rt^2$$

والتكلفة الكلية = التكلفة الناتجة عن التخزين + تكلفة التوريد أو الناتج

$$F(t) = \frac{1}{2} C_1 Rt^2 + C_2$$

والتكلفة في وحدة الزمن

$$F_1(t) = \frac{1}{2} \frac{C_1 Rt^2 + C_2}{t} = \frac{1}{2} C_1 Rt + \frac{C_2}{t}$$

ويكون القرار الذي يجب اتخاذه هو القرار الذي يجعل دالة الهدف (التكلفة) أقل ما يمكن وهذا يمكن التوصل منه بتفاضل الدالة $F_1(t)$ ومساويتها بالصفر أي أن

$$\frac{dF_1(t)}{dt} = 0 = \frac{1}{2} C_1 R - \frac{C_2}{t^2}$$

ومنها فإن

$$t = \sqrt{\frac{2C_2}{C_1 R}}$$

$$q = Rt = R \sqrt{\frac{2C_2}{C_1 R}} = \sqrt{\frac{2C_2 R}{C_1}}$$

والكمية التي تورد في كل دفعة هي

وعدد دفعات التوريد N تساوي

$$N^* = \frac{T}{t^*} = \frac{Q}{q^*}$$

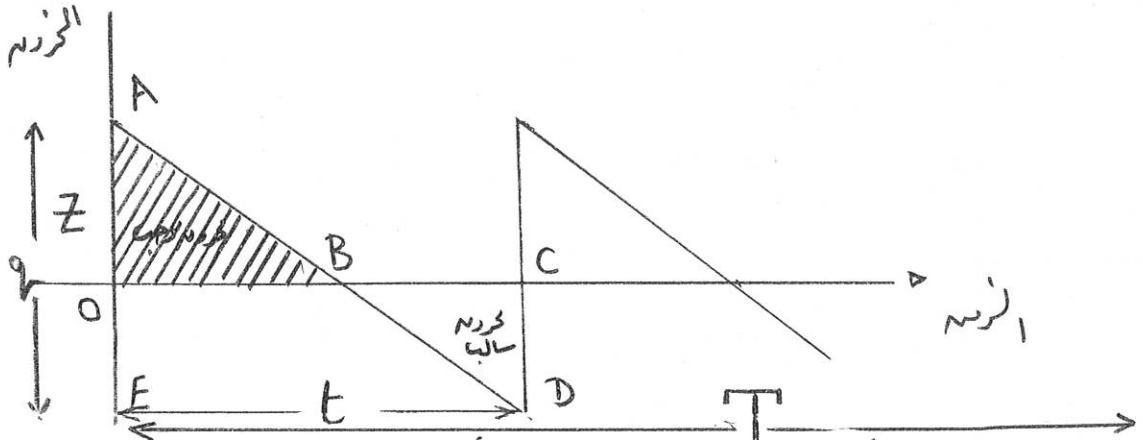
أى أن القرار الأمثل فى تنفيذ التعاقد هو أن تكون التوريد على دفعات حجم كل دفعة $q^* = \sqrt{\frac{2C_2R}{C_1}}$ وتستهلك خلال فترة $t^* = \sqrt{\frac{2C_2}{RC_1}}$ وعدد مرات التوريد $N^* = \frac{T}{t^*} = \frac{Q}{q^*}$ فى المثال

السابق فرضنا أن الدفعة يصل بمجرد أن المخزون يساوى صفراً .

(ب) اذا فرض أن الدفعة يصل بعد مدة وأن الغرامة الناجمة عن تأخير وحدة سلعة فى وحدة زمن C_2 وأن C_3 تكلفة التوريد أو الإنتاج .

ما هو القرار الأمثل المتبع فى التوريد ؟ هل تورد على دفعات أم دفعة واحدة وما هو حجم كل دفعة ؟

يمكن تمثيل المشكلة السابقة بالرسم التالى



نرى من الرسم أن الكمية q تمثل الدفعة فى أول الفترة التى لا يكون هناك مخزون سالب أى الكمية المطلوبة التى لا تعرفنا فى غرامة التأخير ولكن فى هذه الحالة سنجد أن تكاليف التوريد لكمية q كبيرة .

والنفقة الكلية = نفقة التخزين + نفقة التأخير + نفقة التوريد (الإنتاج)

ومن الشكل نرى أن المثلث ABO يمثل المخزون

من يشابه المثلثين AOB ، AED نرى أن

$$BO = \frac{z}{q} \cdot t$$

وعلى ذلك فإن مساحة المثلث ABO يساوى

$$\frac{1}{2} \frac{z}{q} \cdot t \cdot z = \frac{1}{2} t \frac{z^2}{q}$$

ونفقة التخزين يساوى C_1 مساحة المثلث ABO ويساوى

$$\frac{1}{2} C_1 t \frac{z^2}{q} \quad (1)$$

كما أن مساحة المثلث BCD يمثل العجز فى المخزون (المخزون السالب)

$$\begin{aligned} \frac{1}{2} BC \cdot CD &= \frac{1}{2} \left(t - \frac{z}{q} t \right) (q - z) = \frac{1}{2} t \left(1 - \frac{z}{q} \right) (q - z) = \\ &= \frac{1}{2} t \left(\frac{q - z}{q} \right)^2 \end{aligned}$$

والنفقة الناجمة عن العجز فى المخزون يساوى

$$\frac{1}{2} C_2 \frac{t(q - z)^2}{q}$$

وعلى ذلك فإن النفقة خلال فترة t هى

$$F(t) = \frac{1}{2} C_1 t \frac{z^2}{q} + \frac{1}{2} \frac{C_2 t (q - z)^2}{q} + C_3$$

والنفقة فى وحدة الزمن هى

$$F_1 = \frac{1}{2} C_1 \frac{z^2}{q} + \frac{1}{2} \frac{C_2 (q - z)^2}{q} + \frac{C_3}{t}$$

وبما أن $t = \frac{q}{R}$ بالتعويض عن قيمة t نحصل على

$$F_1 = \frac{1}{2} C_1 \frac{z^2}{q} + \frac{1}{2} \frac{C_2 (q - z)^2}{q} + \frac{C_3 R}{q}$$

ولايجاد القرار الأمثل كمية التوريد z و q نوجد هذه القيم التي تجعل الدالة F_1 أصغر ما يمكن أى

$$\frac{F}{z} = 0 = \frac{C_1 z}{q} - \frac{C_2 (q - z)}{q} = 0$$

ومنها فان

$$z = \frac{C_2 q}{C_1 + C_2} \quad (2)$$

$$\frac{F}{q} = 0 = -\frac{1}{2} \frac{C_1 z^2}{q^2} + \frac{1}{2} C_2 \frac{2q(q - z) - (q - z)^2 \cdot 1}{q^2} - \frac{C_3 R}{q^2} = 0$$

وبالتعويض عن قيم z بدلالة q أى باستخدام (2) نحصل على

$$q^* = \sqrt{\frac{2 C_3 R (C_1 + C_2)}{C_1 C_2}}$$

$$z^* = \sqrt{\frac{2 C_2 C_3 R}{(C_1 + C_2) C_1}}$$

وعدد مرات التوريد هى

$$N^* = \frac{Q}{q^*}$$

وطول فترة التوريد أو الانتاج هى

$$t^* = \frac{q^*}{R}$$

والنفقة الصغرى الناجمة عن ذلك هى

$$F = \sqrt{2 C_1 C_3 R} \cdot \sqrt{\frac{C_2}{C_1 + C_2}}$$

أى أنه من الأفضل الوقوع من غرامة التأخير من توريد الكمية q^* هى حيث أن النفقة فى الحالة الأولى أقل منها من الحالة الثانية .

ويطلق على الكمية $z^* - q^*$ بالحد الأدنى للمخزون (حد الأمان)

وعلى ذلك فان القرار الذي يمكن اتخاذه هو أن يكون حجم المخزون في بداية كل فترة هو
 $\frac{T}{t^*} = N^* = \frac{Q}{q^*}$ وطول فترة التوريد هي $t^* = \frac{q^*}{R}$ وعدد مرات التوريد

والتكلفة الصغرى هي

$$F^* = \sqrt{2C_1C_3 R} \cdot \sqrt{\frac{C_2}{C_1+C_2}}$$

مثال عددى (١) :

نفرض أن مصنع يورد بمعدل ٢٤,٠٠٠ قطعة سلعة سنويا ، فإذا كانت نفقة (تكلفة) التخزين
 عن وحدة سلعة في وحدة زمن (شهرية) يساوى $\overline{AR}$ جنيهاً وتكلفة العجز في المخزون عن كل
 وحدة سلعة في وحدة زمن (شهرية) يساوى $\overline{AR}$ وتكلفة التوريد (دورة الإنتاج) عن كل
 دورة ٣٥٠ . أوجد القرار الأمثل لعملية التوريد .

الحل : بما أن سنويا $C_1 = 0.1$ شهريا $= 0.1 \times 12$
 سنويا $C_2 = 0.2$ شهريا $= 0.2 \times 12$

$C_3 = 350$ $R = 24000$

$$q^* = \sqrt{\frac{2C_3 R (C_1+C_2)}{C_1 C_2}} = \sqrt{\frac{(2)(350)(24000)(1.2+2.4)}{(1.2)(2.4)}}$$

= 4578 قطعة

والحجم الأمثل لكل دفعة يساوى

$$z^* = \sqrt{\frac{2C_3 R}{C_1(C_1+C_2)}} = \sqrt{\frac{(2)(2.4)(350)(24000)}{(1.2)(1.2 + 2.4)}} = 3056$$

$t^* = \frac{q^*}{R} = \frac{4578}{24000} = 0.18$ سنة

= 2.16 شهرا

والتكلفة الكلية يساوى

$$F^* = \sqrt{\frac{2C_1C_2C_3R}{C_1 + C_2}} = 3667 \text{ £}.$$

أى أن القرار الأمثل لعملية التوريد أن تكون التوريد على فترات طول كل فترة 2.16 شهرا، والحجم
والحجم الأمثل للدفعة (التخزين) فى بداية كل فترة هى $z^* = 3056$ والحد الأدنى للمخزون
(مستوى الامان) هو $4578 - 3056 = 1522$ والتكلفة فى هذه

الحالة تساوى 3667 £

مثال عددى (٢) :

متعهد يورد ماكينات ديزل لمصنع بمعدل ٢٥ ماكينة / يوميا ، فاذا كانت تكلفة التخزين لكل
ماكينة فى الشهر 16 £ وأن الغرامة الناجمة عن التأخير عن التوريد لكل ماكينة فى اليوم 10 £
وتكلفة الانتاج عن كل دورة 10,000 £ أوجد القرار الأمثل لعملية التوريد .

الحل : $C_1 = \frac{16}{30}$, $C_2 = 10$, $C_3 = 10,000$, $R = 25$

$$q^* = \sqrt{\frac{2(25)(10,000)}{16/30}} \sqrt{\frac{10 + \frac{16}{30}}{10}} = 1000$$

$$z^* = \sqrt{\frac{2(25)(10,000)}{10/30}} \cdot \frac{10}{10 + \frac{16}{30}} = 943$$

$$t^* = \frac{q^*}{R} = \frac{1000}{25} = 40$$

عدد مرات التوريد (الانتاج)

$$N^* = \frac{360}{40} = 9$$

$$F^* = 2(10000)(\frac{16}{30})(10) \frac{10}{10 + \frac{10}{30}} = 503 \text{ £}$$

أى أن القرار الأمثل لعملية التوريد هي أن يكون التوريد على فترات طول كل فترة ٤٠ يوما وعدد هـا ٩ دورات وحجم الانتاج في كل دورة ١٠٠٠ وحجم الأمثل للمخزون في بداية كل فترة ٩٤٣ والحد الأدنى لمستوى المخزون (حد الامان) في بداية كل فترة هي ماكيئة ٥٢ والتكلفة الصغرى في هذه الحالة في وحدة الزمن هـ 503

ثانيا : عند عدم التأكد بجوانب المشكلة ومعرفة القرارات الممكنة

نفرض أن في احدى المدن بها ثلاث مجموعات من السكان الأولى تحتاج الى تيار شدته لا يتعدى ١٥ أمبير والمجموعة الثانية تحتاج الى تيار شدته لا تتعدى ٢٠ أمبير والمجموعة الثالثة تحتاج الى تيار شدته لا تتعدى ٣٠ أمبير . فاذا تعهد مقاول بعملية توصيل الاسلاك الكهربائية من ثلاث أنواع نوع يتحمل ١٥ أمبير ونوع يتحمل ٢٠ أمبير ونوع يتحمل ٣٠ أمبير . ونفرض أن المقاول ليس على علم بحالات المجتمع المراد توصيل اليه الاسلاك . ولذا فانه قد يحدث أن يكون التوصيله لتيار شدته ١٥ أمبير ، ونجد أن هذا القرار لا يصلح لمجموعة السكان الثانية والثالثة حيث أنه يلزمهم تيار شدته أكبر من ذلك ، ولذا فانه لا يمكن لهم استخدام جميع الأدوات الكهربائية التي لديهم والتي تحتاج الى شدته تيار أكبر أما للمجموعة الاولى فهو القرار السليم ، وقد يقوم المقاول بتوصيل الاسلاك التي يتحمل تيار شدته ٢٠ أمبير وفي هذه الحالة اذا كان التيار للمجموعة الأولى فانه يوجد تكلفة أكثر من الاسلاك حيث أنه يلزمهم أسلاك يتحمل فقط ١٥ أمبير أما اذا كانت للمجموعة الثانية ففي هذه الحالة لا يمكن لهذه المجموعة استخدام جميع الأدوات الكهربائية التي لديهم ويستلزم تيار شدته أقل من ٣٠ أمبير أما اذا كانت التوصيله للمجموعة الثانية ففي هذه الحالة فيكون هذا القرار هو القرار السليم .

وقد يقوم المقاول بتوصيل اسلاك يتحمل تيار شدته ٣٠ أمبير وفي هذه الحالة اذا كان التيار للمجموعة الأولى والثانية فانه يوجد تكلفة أكثر في الاسلاك حيث أنه يلزمهم أسلاك يتحمل تيار شدته أقل من ذلك . أما اذا كان للمجموعة الثالثة ، فانه لا يوجد في هذه الحالة وأن خسارة بالنسبة الى المقاول أو بالنسبة الى المجموعة ، ويمكن أن نضع جدول التكلفة الناجمة عن التوصيلات بالنسبة الى المجموعات الثلاث .

حالات الطبيعة	القرارات المتخذة		
	$a_1 = 15$	$a_2 = 20$	$a_3 = 30$
مجموعة السكان			
مجموع يستخدم أقل من ١٥ أمبير 6_1	1	2	3
" ٢٠ " " " " 6_2	5	2	3
" ٣٠ " " " " 6_3	7	6	3

وتفسير هذا الجدول نرى أن الوحدة في العمود الأول والصف الأول تمثل التكلفة في التركيب لتوصيلة تيار شدته ١٥ أمبير لمجموعة تتطلب تيار شدته أقل من ١٥ أمبير وأن القيمة ٥ في العمود الأول والصف الثاني تمثل التكلفة في التركيب والخسارة الناجمة عن توصيل أسلاك لتيار شدته ١٥ أمبير للمجموعة الثانية التي يستخدم تيار شدته أقل من ٢٥ أمبير .

وأن القيمة (٣) في العمود الثالث والصف الثالث تمثل التكلفة لتوصيله أسلاك يتحمل تيار شدته ٣٠ أمبير للمجموعة الثالثة وهكذا .

ونلاحظ أن الماثل يمكنه تقليل التكلفة التي يتحملها اذا كان على علم تام بحالات الطبيعة أى بالسكان وحالتهم . ولذلك بالتجربة (بالسؤال) يمكن معرفة حالات الطبيعة فيذهب الى السكان لمعرفة شدته التيار المطلوب ، فاذا كانت الاجابة هي واحدة من الأربع حالات التالية :

- (١) مجموعة تتطلب تيار شدته ١٠ أمبير
- (٢) مجموعة تتطلب تيار شدته ١٢ أمبير
- (٣) مجموعة تتطلب تيار شدته ١٥ أمبير
- (٤) مجموعة تتطلب تيار شدته ٢٠ أمبير

ونجد أن في المجموعات الثلاث أن المجموعة التي تتطلب تيار شدته أقل من ١٥ أمبير نصفها يستخدم تيار شدته $z_1=10$ والنصف الآخر يستخدم تيار شدته $z_2=12$ أمبير والمجموعة التي تتطلب تيار شدته أقل من ٢٠ أمبير نصفها يستخدم تيار شدته $z_3=15$ والنصف الآخر يستخدم تيار

شدته ١٢ أمبير والمجموعة الثالثة التي تستخدم تيار شدته أقل من ٣٠ أمبير ثلثها يستخدم تيار شدته ١٥ والثلثين يستخدم تيار شدته ٢٠ أمبير ونحصل على جدول السلوك الاحتمالي للطلب على التيار بالنسبة الى المجموعات الثلاث .

حالات الطبيعة	الملاحظات والقيم المشاهدة			
	$z_1 = 10a$	$z_2 = 12a$	$z_3 = 15a$	$z_4 = 20a$
$G_1 - 15$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	0	0
$G_2 - 20$	0	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	0
$G_3 - 30$	0	0	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$

ونرى أن المقاتل يمكن أن يتخذ القرار (الاستراتيجية) بالنسبة الى التوصيلة المطلوبة على ضوء الملاحظات السابقة فمثلا اذا كان الملاحظ هو z_1 أى أن التيار المطلوب شدته ١٠ أمبير والتوصيله لتيار شدته ٢٠ أمبير .

وكان الملاحظ هو z_2 (أى ١٢ أمبير) والتوصيله لتيار شدته ٢٠ أمبير
أو أن الملاحظ z_3 (أى ١٥ أمبير) والتوصيلة لتيار شدته ٣٠ أمبير
أو أن الملاحظ z_4 (أى ٢٠ أمبير) والتوصيلة لتيار شدته ٣٠ أمبير

وترمز للاستراتيجية بالرمز $S(a_2, a_1, a_2, a_3)$ - ومعنى أن a_2 القرار المتخذ اذا كانت الملاحظة هي z_1 ، a_1 هو القرار المتخذ اذا كانت الملاحظة z_2 ، a_2 القرار المتخذ اذا كانت الملاحظة z_3 وأن a_3 القرار المتخذ اذا كانت الملاحظة هو z_4

والجدول التالى يمثل خمسة استراتيجيات من بين ٨١ استراتيجية الممكنة

الاستراتيجيات	$z_1 = 10a$	$z_2 = 12a$	$z_3 = 15a$	$z_4 = 20a$
s_1	a_1	a_1	a_2	a_3
s_2	a_2	a_2	a_3	a_3
s_3	a_3	a_3	a_3	a_3
s_4	a_1	a_1	a_1	a_1
s_5	a_3	a_3	a_2	a_1

والسؤال الآن : كيف يختار المقاول من بين هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية المفضلة .

للإجابة على هذا السؤال نوجد متوسط النفقة عند جميع حالات الطبيعة بالنسبة الى جميع الاستراتيجيات

والجدول التالي يبين متوسط النفقة .

حالات الطبيعة	الاستراتيجيات				
	s_1	s_2	s_3	s_4	s_5
$\theta_1 - 15$	1	1.5	3	1	3
$\theta_2 - 20$	3.5	2.5	3	5	2.5
$\theta_3 - 30$	4	3	3	7	6.67

والقيم في الجدول توضح كالتالي :

أولاً : نوجد احتمالات كل من الاستراتيجية $s_1(a_1, a_1, a_2, a_3)$

نفرض أن الطبيعة في حالة θ_1 أي يوجد مجموعة يستخدم تيار شدته أقل من ١٥ أمبير وممن

الملاحظ أن نصف المجموعة يستخدم z_1 والنصف الآخر يستخدم z_2 فإذا فعد استخدام

الاستراتيجية s_1 فإنه في حالة اختيار القرار a_1 لا يمكن أن يستخدم القرارات a_2, a_3

أما إذا كانت الطبيعة في الحالة θ_2 أي يوجد مجموعة يستخدم تيار شدته أقل من ٢٠ أمبير من الملاحظ أن نصف هذه المجموعة يستخدم z_2 والنصف الآخر في حالة z_3 فعند اختيار الاستراتيجية s_1 فإننا نختار إما القرار a_1 أو القرار a_2 وكل منها باحتمال $\frac{1}{2}$ وأحياناً يمكن اختيار القرار

أما إذا كانت الطبيعة في الحالة θ_3 أي يوجد مجموعة يستخدم تيار شدته أقل من ٣٠ فعند اختيار الاستراتيجية s_1 فإننا نختار القرار a_1 و a_2 باحتمال $\frac{1}{3}$ و $\frac{2}{3}$ على الترتيب ويمكن كتابة الجدول التالي

	النفقة			احتمالات القرارات			متوسط النفقة
حالات الطبيعة	$S_1 = (a_1, a_1, a_2, a_3)$						
	a_1	a_2	a_3	a_1	a_2	a_3	
θ_1	1	2	3	1	0	0	$1.1+2.0+3.0 = 1$
θ_1	5	2	3	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	0	$5.\frac{1}{2}+2.\frac{1}{2}+3.0 = 3.5$
θ_3	7	6	6	0	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$7.0+6.\frac{1}{3} + 3.\frac{2}{3} = 4$

$$s_2 = (a_2, a_2, a_3, a_3)$$

	النفقة			احتمالات القرارات			متوسط النفقة
حالات الطبيعة	a_1	a_2	a_3	a_1	a_2	a_3	
θ_1	1	2	3	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	0	1.5
θ_2	5	2	3	0	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	2.5
θ_3	7	6	6	0	0	1	3

أى أنه إذا كانت الطبيعة فى الحالة θ_1 فانه دائما نختار القرار a_1 وهذا فى كل مرة يغطى نفقة مقدارها الوحدة فاذا كانت الصيغة فى الحالة θ_2 فان نصف الحالات نختار القرار a_1 بنفقة مقدارها ٥ والنصف الآخر نختار القرار a_2 بنفقة مقدارها ٢ وعلى ذلك فان متوسط النفقة هو

$$5.0 + 2.0 + 3.0 = 3.5$$

ومتوسط النفقة اذا كانت الطبيعة فى الحالة θ_3 هى

$$7.0 + 6.0 + 3.0 = 4$$

ولذلك بالنسبة الى الاستراتيجية s_2 نجد أن اذا كانت الطبيعة فى حالة θ_1 فان متوسط النفقة ١.٥ وعندما يكون فى الحالة θ_2 فان متوسط النفقة ٢.٥ واذا كانت الطبيعة فى الحالة θ_3 فان متوسط النفقة ٣ وبالمثل بالنسبة الى الاستراتيجيات الأخرى بهذه الطريقة تتضح للمقرر الاستراتيجية الممكن استخدامها والتي تحقق أقل نفقة ممكنة .

من الخطوات السابقة لحساب متوسط النفقة لجميع الاستراتيجيات قد تعطى احدى الاستراتيجيات قد تعطى متوسط نفقة أكبر من الأخرى فمثلا بمقارنة الاستراتيجية s_2 و s_5 يلاحظ أنه فى الحالات الثلاث للطبيعة فان النفقة عن استخدام الاستراتيجية s_5 أكبر من النفقة باستخدام الاستراتيجية s_2 ولذا فاننا نصرف النظر عن هذه الاستراتيجية وجميع الاستراتيجيات الأخرى ماعدا الاستراتيجيات s_1 و s_2

والآن كيف يمكن الوصول الى الاستراتيجية المطلوبة ؟

نلاحظ أنه اذا كان على علم بالنسبة المئوية أى مكونات السكان التى يقابل $\theta_1, \theta_2, \theta_3$ فمثلا قد تكون مكونات المجتمع متساوية أى $\frac{1}{3}$ السكان يستخدم θ_1 ، $\frac{1}{3}$ يستخدم θ_2 ، $\frac{1}{3}$ يستخدم θ_3 فان متوسط النفقة عند استخدام الاستراتيجية s_1

$$1.0 + 3.5 + 4.0 = 2.83$$

ومتوسط النفقة عند استخدام الاستراتيجية s_2

$$1.5 + 2.5 + 3.0 = 2.33$$

أما إذا كان ٩٠٪ من السكان ينتمون الى الحالة G_1 ، ١٠٪ ينتمى الى الحالة G_2 فان متوسط النفقة بالنسبة الى الاستراتيجية s_1 هو

$$1.09 + 3.5(0.1) = 1.25$$

وبالنسبة الى الاستراتيجية s_2 فان متوسط النفقة هو

$$(1.5) \cdot (0.9) + (2.5) = 1.60$$

ومنها يتضح أنه يجب اختيار الاستراتيجية s_1

وأخيرا اذا كانا على علم بالنسب المئوية لمكونات السكان فان اختيار الاستراتيجية الصالحة ليس صعبا وعند عدم معرفة هذه النسب فمن الصعب اختيار الاستراتيجية الصالحة .

وعند اتخاذ قرار يجب أن يتوافر التالى :

(١) تحدد حالات الصيغة $G_1, G_2, \dots$

(٢) القرارات الممكنة $a_1, a_2, \dots$

(٣) جدول النفقة : تحدد عن كل قرار بالنسبة الى قرارات (حالات) الطبيعة ، فاذا كانت معروفة حالات الطبيعة فانه ممكن اختيار أحسن القرارات أما اذا كانت غير معروفة فانه من التجارب يمكن تجديد الملاحظات الممكنة $z_1, z_2, \dots$ والاحتمالات بالنسبة الى حالات الطبيعة والقرارات .

(٤) تحديد الاستراتيجيات .

(٥) تحديد أفضل الاستراتيجيات وذلك بأقل نفقة .

المراجع

- (١) مبادئ الإحصاء (الجزء الأول) الدكتور عبد المنعم الشافعى
- (٢) مبادئ الإحصاء الدكتور مدنى الدسوقي
- (٣) مقدمه الإحصاء التحليلى الدكتور احمد عباده سرحان
- (٤) النظرية الإحصائية (الجزء الأول) الدكتور محرم محمود وهبى
- (٥) مقدمه فى نظرية الاحتمالات الدكتور يوسف نصر الدين محمد
معهد التخطيط مذكرة رقم ٨٧٤
- (٦) مقدمه فى الاسلوب الإحصائى الدكتور يوسف نصر الدين محمد
معهد التخطيط مذكرة رقم ٨٩٦

الآراء التي وردت في هذه المذكرة
تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاته

الاسعار والسياسات السعرية

الدكتور محمد سلطان ابو علي

- ١ - مقدمة
- ٢ - دور الاسعار في النظم الاقتصادية
- ٣ - تخصيص الموارد الانتاجية
- ٤ - تخصيص الموارد الاستهلاكية
- ٥ - التوازن الكلي في المجتمع
- ٦ - اسمى التسعير
- ٧ - خاتمة •

يعرف اوسكار وايلد الاقتصادي بانه "الشخص الذي يعرف سعر كل شيء ولا يعرف قيمة اي شيء".^(١) والواقع ان هذا التعريف يخرج عن الحقيقة تماماً حيث انه لا يوجد الاقتصادي الذي يعرف سعر كل شيء ، وكثير منهم من يعرف قيمة عديد من الاشياء. ولكن هذا التعريف يشير الى اهمية الدور الذي تؤديه الاسعار في الاقتصاد القومي .

ومن المعروف انه عند قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ والغائها لجهاز الثمن الحر بالمعنى المفهوم في ظل النظام الرأسمالي تنبأ له الكثيرون بعدم امكانية استمراره وخكموا عليه بضرورة الانهيار . ومن ابرز من حكم بعدم امكانية عمل الاقتصاد الاشتراكي البروفسور ميزس^(٢) Von Mises وذلك استنادا الى عدم وجود نظام ترتب على اساسه البدائل الاقتصادية . وفي هذا يقول البروفسور هايك ان لميزس يرجع "شرف السبق في صياغة المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الاشتراكي بصورة عامة يستحيل معها اختفاؤها من النقاش والجدل"^(٣) .

الا ان هناك من الاقتصاديين من اتخذ موقفا اقل تشددا من هذا الموقف امثال هايك Hayek ، رومنز^(٤) Robbins حيث انهما يسلمان بالامكانية النظرية لعمل النظام الاشتراكي ، الا انهم يرون عدم امكانية تطبيقية عمليا .

(١) مأخوذة من

R. Dorfman, The Price System, Prentice-Hall, 1964.

L. Von Miss, "Economic Calculation in Socialist Commonwealth,"
reprinted in F.A. Hayek, ed., Collectivist Economic
Planning, London; Routledge, 1935.

F.A. Hayek, "The Nature and History of the Problem", Ibid, p. 32.

L.C. Robbins, "The Great Depression, London, 1934, quoted by O.

Lange, On the Economic Theory of Socialism.

وفى ذلك يقول البروفسور رومنز :

"يمكننا التخيل نظريا ان المشكلة (اى المحاسبة الاقتصادية) قد حلت عن طريق سلسلة من الحسابات الرياضية . . ولكن هذا الحل لا يمكن تطبيقه عمليا نظرا لانه يتطلب تركيب ملايين المعادلات على اساس ملايين البيانات الاحصائية الخاصة بملايين المواطنين . فاذا ما فرغنا من حل هذه المعادلات فان البيانات التى استخدمت تصبح بالية ويجب لعادة العمليات المحاسبية من جديد " .

الا ان الاقتصادى الايطالى باريتو Pareto قد بين فى عام ١٨٩٢ الطريقة التى يمكن بواسطتها التوصل الى عمل الحسابات الاقتصادية وترتيب البدائل المتاحة امام المجتمع . ولقد اظن أ . بارونى E. Barone فى بيان كيفية الوصول الى حل رياضى لهذه المشكلة . ثم توالى من بعد ذلك المحاولات التى تبين تخطيط كيفية الانتاج فى ظل الاقتصاد الاشتراكى . وعلى رأس هذه الكتابات مقال الاقتصادى الأمريكى ف . م . تيلر Taylor والاقتصادى البولندى اوسكار لانجيه O.Lange ولاشك ان نجاح الاقتصاديات الاشتراكية فى عدد كبير من الدول فى تحقيق معدل نمو كبير فى الدخل القومى دليل كاف على امكانية التطبيق الاشتراكى فى المجالات الاقتصادية هذا فضلا عن نجاحه .

وقد يكون من المفيد قبل الاستطراد فى بيان كيفية تخصيص الموارد اى اسـؤال الانتاج بين استخداماتها المختلفة واموال الاستهلاك بين افراد المجتمع ان نميز بين نوعين من التخطيط هما : الامر والتخطيط المركزى مع لامركزية التنفيذ . فتقوم الدعامـة الاولى للاشتراكية على الملكية العامة لغالبية وسائل الانتاج . ومتى تم ذلك تنشأ مشكلة توزيع هذه الوسائل على مجالات الانتاج المختلفة ثم مشكلة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة من استهلاك وتكوين رأسمالى . ومن هنا تبرز اهمية التخطيط الاقتصادى فى ادارة الاقتصاد القومى .

ولقد اتجه التفكير المبدئي في هذا الصدد الى اتباع التخطيط المركزى القائم على سياسة التوجيه المباشر لكل من اموال الانتاج بين الانشطة الانتاجية، واسـؤال الاستهلاك بين مجموعات الشعب وافراده . وفى ظل هذا التنظيم يتسلم كل مديـر للوحدة الاقتصادية عناصر الانتاج المختلفة من مواد اولية وآلات وايـدى عاملة ثم يطلب اليه تسليم كمية من المنتجات النهائية بدرجة جودة معينة . اما فى مجالات الاستهلاك فيتسلم الافراد ايـصـالات بكميات معينة من السلع المقرر استهلاكهم لها . اى انه يتم احلال تفضيلات الافراد كلية بالتفضيلات الخاصة بالقيادة السياسية (٥) . وهذا ما قد يطلق عليه اصطلاح التخطيط الآمر .

ونتيجة للصعوبات الناجمة عن المركزية الشديدة فى ادارة الاقتصاد القومى الحديث، اصبح من المستعذر ادارته بكفاءة بهذه الطريقة . ومن ثم اتجه الفكر المعاصر الى ادخال جهاز الثمن فى ادارة الاقتصاد المخطط . بمعنى ان تحقيق الاهداف المرسومة يتم عن طريق استخدام جهاز الثمن والادوات الاقتصادية الاخرى من سياسات مالية ونقدية وغيرها لى يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بما يحقق كفاءة الاستخدام . وبـلـ هذا النوع من الادارة الاقتصادية هو الذى سنطلق عليه اصطلاح مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ (٦) . فالقصد بنظام التخطيط المركزى والتنفيذ اللامركزى اذن النظام الاقتصادى الذى يتحدد فيه الاطار العام للاهداف الاقتصادية والاجتماعية بواسطة السلطة المركزية ولكن يتم تخصيص الموارد بين الوحدات الاقتصادية المختلفة عن طريق السياسات المختلفة . وتؤخذ تفضيلات الافراد فى الاعتبار عن طريق ما يعكسه السوق من انحرافات بـين

(٥) انظر على سبيل المثال :

J. Drewnowski, "The Economic Theory of Socialism: A Suggestion for Reconsideration," Journal of Political Economy, August, 1961, pp. 341 - 354.

(٦) انظر المقال الاول من كتاب

T. Koopmans, Three Essays on the State of Economic Science, Mac Graw - Hill 1957.

الطلب والانتاج على النحو الذى سنبينه فيما بعد (٧) .

٢ - دور الاسعار فى النظم الاقتصادية

تؤدى الاسعار ادوارا هامة فى الحياة الاقتصادية للمجتمع نوجز اهمها فيما يلى :

(أ) تخصيص الموارد :

تعتبر الاسعار فى النظام الرأسمالى الموجه الاساسى لتخصيص الموارد .
فاذا كان سعر سلعة ما مرتفعاً بالنسبة الى نفقات فاننا نجد ان الموارد توجه
الى انتاج هذه السلعة حتى يقل الربح المتحصل من هذه السلعة عن طريق
انخفاض سعرها كنتيجة لزيادة العرض من ناحية ، ولزيادة اسعار عوامل الانتاج
المستخدمة بزيادة الطلب عليها . اما اذا كان السعر منخفضاً عن نفقات الانتاج ،
فنجد ان الموارد تخرج من ميدان انتاج هذه السلع سعياً وراء تحقيق ربح
ما من وراء الانتقال من نشاط انتاجى آخر . لذلك نجد انه اذا رغبت الدولة
فى زيادة المنتج من سلعة معينة فانها تعمل على تخفيض نفقات انتاجها (عن
طريق اغنائها من الضرائب او من جزء منها ، منحها اعانة او غير ذلك من
الاجراءات) بحيث تزيد من ربحيتها وبذلك تتجه الموارد الى هذا النشاط
الانتاجى ، والعكس بالعكس .

(٧) من المعروف ان طريقة اتخاذ القرارات فى المجتمع تختلف باختلاف صورة التنظيم
السياسى فى المجتمع . ويمكن تمييز ثلاث انواع من المجتمعات فى هذا الصدد هي :
مجتمع ديمقراطى ، مجتمع ديكتاتورى ، ومجتمع قبلى او تقليدى . ففي ظل المجتمع الديكتاتورى
تحل ارادة الديكتاتور محل ارادة افراد المجتمع . وفي المجتمع القبلى يتم اتخاذ القرارات
بطريقة تقليدية . اما فى المجتمع الديمقراطى فيمكن التعبير عن الارادة الجماعية لتفضيلات
الافراد باحدى وسيلتين هما : السوق والانتخاب بالتصويت . ولقد اوضح كيتيث اروان اتخاذ
القرارات بطريقة التصويت من الممكن ان تؤدى الى قرارات متضاربة وبفضل اتمام
عملية الاختيار عن طريق السوق . انظر فى ذلك الصدد

K.J. Arrow, Social Choice and Individual Values, New York : John Wiley & Sons, 2nd, ed., 1963.

ومن الناحية الاخرى بين م.المان ان التعبير التفضيل الاجتماعى عن طريق السوق من الممكن
ان تؤدى ايضا الى عدم التوافق المنطقى فيها . وهذا يترك المسألة دون حل محدد بعد .

M.J. Ellman, "Individual Preferences and the Market," Economics of Planning, Vol. 6 No. 3, 1966, pp. 241 - 250.

اما في النظام الاشتراكي المخطط تخطيطا مركزيا شاملا في مجالي السياسة والتنفيذ - اي النظام الامر - فلا تقوم الاسعار بدور كبير في هذا المجال . ولكن في ظل التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي تؤدي الاسعار الدور الرئيسي في تخصيص الموارد بنفس طريقة النظام الرأسمالي ولكن مجال الاختلاف هنا ان السعر لا يتحدد في السوق ولكن تقوم الجهة المختصة بالتخطيط بتحديد الاسعار وتعديلها بما يعمل على تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية باكبر كفاءة ممكنة (٨) .

(ب) توزيع الدخل :

يتحدد نمط توزيع الدخل بما يحصل عليه كل فرد من افراد المجتمع . وتعتبر اسعار السلع عوائد لعوامل الانتاج المختلفة . ومن ثم فإنها تؤدي دورا هاما في توزيع الدخل بين الافراد والفئات . وفي المجتمع الاشتراكي ، حيث ترغب الدولة في تحديد نمط معين لتوزيع الدخل تتحقق فيه العدالة في التوزيع ، يجب ان يكون هناك توافق بين سياسة الاسعار ونمط توزيع الدخل المرغوب في تحقيقه . ومن الاسباب الرئيسية في معارضة التضخم (اي الارتفاع المطرد في الاسعار) انه يؤدي الى الحاق الضرر باصحاب الدخل الثابتة .

(ج) تقييد الاستهلاك :

اذا عرضت جميع السلع مجانا فلا يكون هناك قيد على القدر الذي يستهلكه الافراد من السلع الا اللهم تشبع رغباتهم من هذه السلع . وكذلك لا يكون هناك حافز للافراد على العمل نظرا الى استطاعتهم الحصول على ما يرغبون فيه من السلع والخدمات بدون مقابل . ولما كان المعروض من السلع والخدمات في اية فترة

(٨) انظر على سبيل المثال

Leftwich, Price System and Allocation of Resources.

زمنية محدودة نسبيا ، فيجب ان يكون هناك وسيلة لتقييد الطلب عليها لكي تتواءم مع المعروض منها . وتعتبر الاسعار احدى الوسائل الرئيسية لقياس الاستهلاك في المجتمعات الحديثة .

(د) تحديد الهيكل الوظيفي الامثل :

لا شك ان الاجر الذي يتقاضاه الفرد احد الاسعار الذي يجب ان يحدد بها المجتمع . ولذلك فان الاجر الى جانب تحديده لنمط توزيع الدخل يحدد توزيع القوة العاملة بين المهن والوظائف المختلفة . ولذلك اذا وجد فائض في المعروض من الايدي العاملة في مهنة ما ، وكان هناك عجز في مهنة اخرى فانه يمكن استخدام الاجور والمهايا كوسيلة لتحقيق التوازن في الهيكل الوظيفي مما يعمل على زيادة كفاءة الاقتصاد القومي (٩) .

وبالاختصار فان الاسعار تعتبر اداة اقتصادية مهمة في يد السلطة القائمة بالعملية التخطيطية في ظل التنفيذ اللامركزي . وهي احدى الوسائل للقضاء على الاختناقات وتسيير الاقتصاد بكفاءة . وان لم يفلح جهاز التخطيط في الاقتصاد والاجتماعية لعدم التنفيذ وتصور الاداء عن الاهداف المخططة .

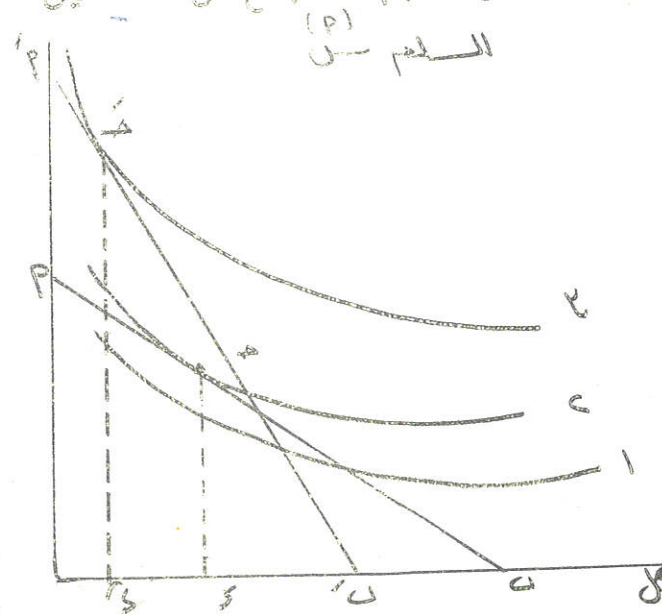
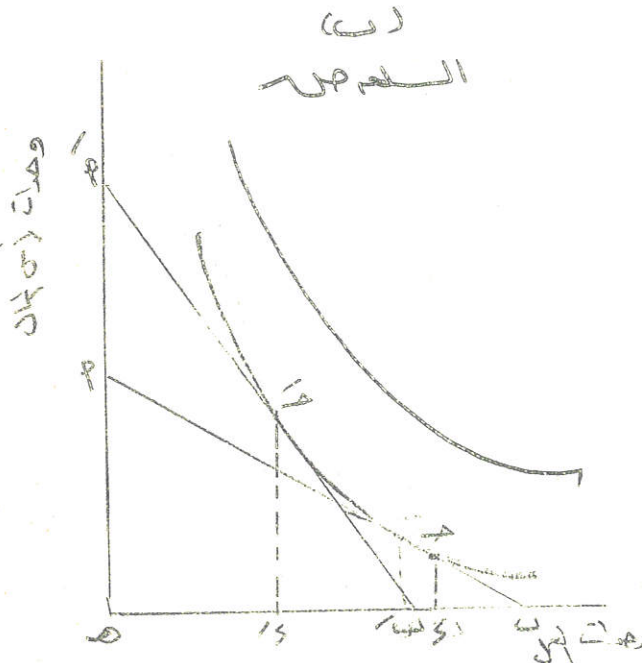
٣ - تخصيص الموارد الانتاجية :

ولتسهيل العرض هندسيا نفترض ان المجتمع ينتج سلعتين فقط وذلك باستخدام عاملين من عوامل الانتاج هما العمل ورأس المال . ويكون غرض المجتمع من عملياته الانتاجية هو الحصول على اكبر قدر من الانتاج باستخدام الموارد المتاحة . ويمكن تحديد الطريقة

التي تخصص بها الموارد بأحدى طريقتين هما : التحليل الحدي والبرمجة الخطية .
وسنعرض هنا كيفية تخصيص الموارد على إنتاج السلعتين بفرض تعظيم الإنتاج الكلي
ودور الاسعار في ذلك .

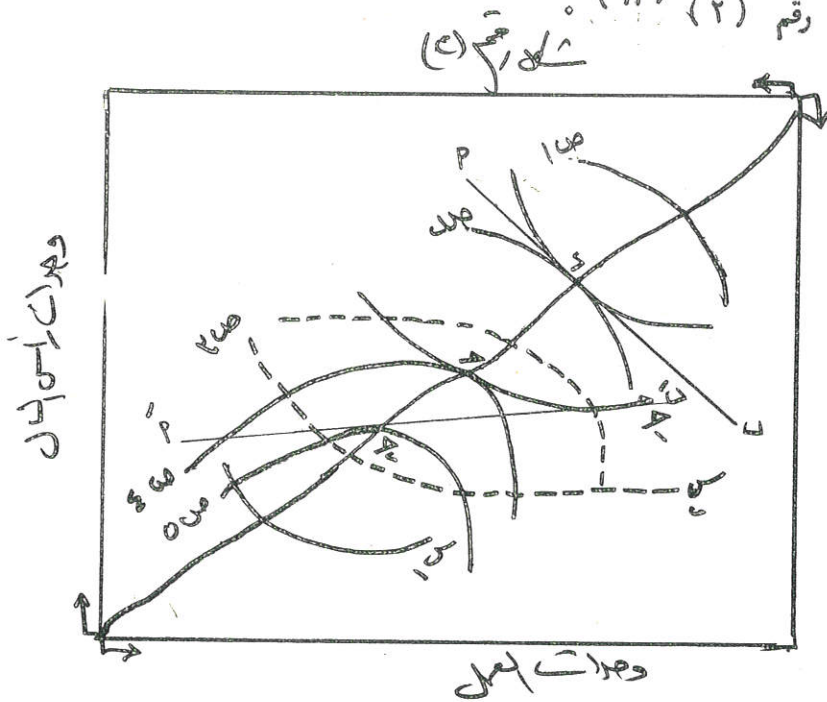
(أ) التحليل الحدي :

يفترض التحليل الحدي ان عوامل الإنتاج وكذلك المنتجات قابلة للانقسام
بحيث تصبح دالة إنتاج كل سلعة مستمرة وتوجد لها مشتقات من اى درجة
مرغوب فيها ^(١٠) وتمثل كل نقطة على اى منحنى من منحنيات الناتج المتكافئ نسبة
معينة يوزع بها العمل ورأس المال لإنتاج السلعة النهائية . وتحدد الكمية
المنتجة من كل سلعة في ظل الفن التكنولوجي المتبع بناءً على الاسعار النسبية
لعوامل الإنتاج . فتحدد الاسعار النسبية للعمل ورأس المال الكمية المنتجة ونسب
العمل ورأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية في ظل حجم معين من الموارد
وتفسير كمية الموارد المخصصة لكل سلعة نستطيع الحصول على اقصى كميات يمكن
ان ينتجها المجتمع من السلعتين .



وتظهر في الشكل رقم (١) منحنيات الناتج المتكافئ الخاصة بالسلعتين س و هـ، فإذا كانت نسبة سعر العمل الى سعر رأس المال ممثلة بميل الخط المستقيم أ-ب نجد ان الانتاج الامثل يتم عند النقطة ج وتكون نسبة العمل الى رأس المال هي د هـ ÷ د ج هـ، فإذا تغيرت الاسعار النسبية للعمل ورأس المال تغير ميل الخط المستقيم ليصبح أ'-ب' ويتم التوازن عند النقطة ج' ويتغير بالتالي كثافة استخدام عوامل الانتاج مع بقاء الكمية المنتجة على ما هي عليها، كما هو الحال في الشكل أ'-ب-ج-د هـ او مع تغير الكمية المنتجة (انظر الشكل أ'-ب-ج-د هـ).

ولا نبحث هنا اثر تغير الموارد المتاحة لكل نشاط من السلعتين حيث ان الذي يهمنا هو اثر تغير الاسعار فقط، فإذا رغبنا في معرفة الكميات الممكن انتاجها من السلعتين معا في ظل الموارد المتاحة للمجتمع فاننا نعكس الشكليين السابقين على بعض البعض لنحصل على ما اسماء ادجورث وبولي Edgeworth-Bowley بالشكل الصندوقي المبين في الشكل رقم (٢) (١١).



(١١) انظر للمؤلف محاضرات في الاقتصاد التحليلي، دار الجامعات المصرية سنة ١٩٦٦ ص ٦٢٢ وما بعدها.

نحصل على الشكل الصندوقى عن طريق تمثيل للموارد المتاحة فى المجتمع بمستطيل يمثل السلع الاتقى منه كميات العمل والضع الرأسى كميات المال المتاحة فى المجتمع . وكما هو معروف يتم الاستغلال للموارد عند نقط تماس المنحنيات الخاصة بالسلعتين س ١ و س ٢ . فاذا لم يتحقق هذا امكن زيادة الكمية المنتجة من السلعة س ١ او السلعة س ٢ او الاثنين معا . فاذا ما وصلنا نقط التماس ببعضها البعض لحصلنا على المنحنى س ١ ج ٢ وهو ما يعرف باسم منحنى الامثلة الخاص بهما .

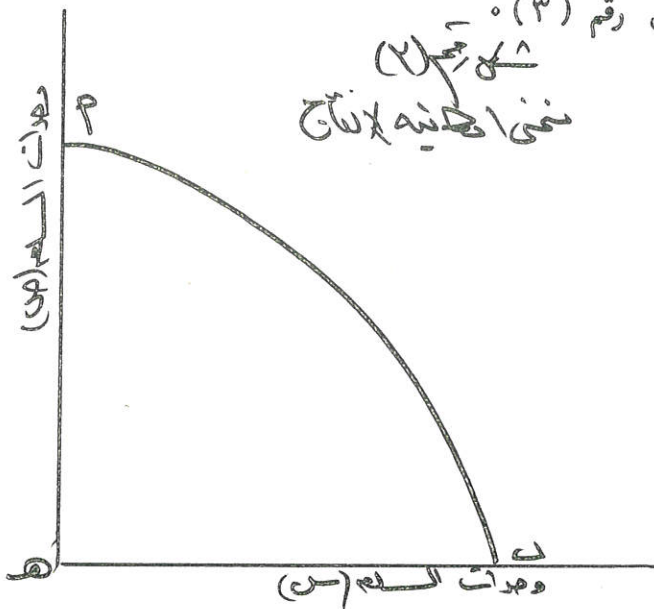
ولكى نرى دور سعرى العمل ورأس المال فى التخصيص الامثل للموارد نأخذ احدى نقط منحنى الامثلة $Efficiency locus$ وانكن النقطة ج ١ . فاذا كانت نسبة الاسعار مثلة بميل الخط المستقيم أ ب فان ذلك يحقق الكفاءة فى استخدام الموارد . اما اذا كانت نسبة الاسعار هي ميل أ ب فان الكفاءة الانتاجية لا تتحقق . وذلك انما اذا تحققت بالنسبة للسلعة س ١ فانه يلزم الانتاج عند النقطة ج ١ . وتكون الكمية المنتجة فيها هي س ١ في حين ان الكمية المنتجة من السلعة س ٢ هي س ٢ والتي تقل عن الكمية من السلعة س ٢ يتم الانتاج عند حجم كميات قدرها س ٢ وهي لا تحقق الكفاءة الانتاجية فى المجتمع حيث يمكن زيادة الكمية المنتجة من السلعة س ٢ عن س ٢ مع عدم الاقلال من الكمية المنتجة من السلعة س ١ وذلك بالانتقال الى منحنى الكفاءة . لذلك تتحقق الكفاءة - والتي نعرفها على انها ذلك الوضع الذى لا يمكن فيه زيادة الكمية المنتجة من س ٢ دون الاقلال من الكمية المنتجة من س ١ - عندما تكون نسبة الاسعار مثلة بميل الخط المستقيم أ ب . اما اذا لم تعكس الاسعار النسبية هذه الاوضاع فاما لا تتحقق الكفاءة الانتاجية فى المجتمع . ولما ان تتحقق عند نقطة تختلف عن النقطة ج ١ . اى ان الكميات المنتجة تصاحب الاسعار الجديدة قد لا تتفق مع ما يرغب المجتمع فى تحقيقه .

والشرط اللازم توافره لتحقيق الكفاءة الانتاجية فى المجتمع هو ان يتعادل معدل الاحلال الحدى لعوامل الانتاج فى جميع استخداماتها . اى انه يجب ان تكون :

الانتاجية الحدية للعمل المستخدم في السلعة س
الانتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في السلعة س

الانتاجية الحدية للعمل المستخدم في السلعة ص
الانتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في السلعة ص

ومن الممكن بيان منحنى الامثلية الخاص بالعمليات الانتاجية في صورة اخرى تبين اقصى ما يمكن انتاجه من السلعتين س ، ص في ظل كميات الموارد المتاحة في المجتمع ، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (٣) .



وكما هو معروف يمثل المنحنى أ ب منحنى امكانيات الانتاج والذي يعبر عن اقصى ما يمكن انتاجه من السلعتين س ، ص . اما المنطقة هـ أ ب فتعبر عن جميع الكميات الممكن انتاجها بالموارد المتاحة في المجتمع والفن التكنولوجي المعروف . وتظهر النقط التي تقع في داخل هذه المنطقة حالة عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة لاقصى درجة ممكنة . وتناظر مثل هذه النقط اي نقطة لا تقع على منحنى الكفاءة في الشكل رقم (٢) .

(ب) البرمجة الخطية :

يفترض التحليل الحدى - كما رأينا - ان دوال الانتاج مستمرة ومن ثم تفترض وجود عدد لانهاى من الطرق الفنية المستخدمة فى انتاج السلعة وكذا قابلية وحدات السلعة ووحدات عوامل الانتاج الى الانقسام اللانهائى . وغالبا ما لا تصح هذه الافتراضات فى الواقع . ولهذا اتجه التحليل الاقتصادى الى استخدام اساليب البرمجة لتحديد الاستخدام الامثل للموارد (١٢). وتساغ المشكلة فى هذه الحالة على ان هناك دالة هدف Objective Function يراد تعظيمها بشرط استيفاء عدد من القيود تعبر عن الموارد المتاحة . اى اذا افترضنا ان هناك سلعتين فقط يراد انتاجهما فان المشكلة تكون على النحو التالى :

يراد تعظيم

$$F = c_1 x_1 + c_2 x_2$$

بشرط ان تكون

$$(حيث R = 1000, 200, 1000, 5000)$$

$$x_1, x_2 \geq 0$$

$$x_1, x_2 \geq 0$$

حيث c_1 = سعر السلعة "و" ، c_2 = الكمية المنتجة من السلعة

"و" . a_{11} = كمية العامل "ر" اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة

"و" أو العمل الفنى للانتاج ، b_1 = كمية عامل الانتاج "ر" المتاحة

فى المجتمع .

(١٢) لمقارنة التحليل الحدى بالتحليل الذى يستخدم البرمجة الخطية انظر:

K. Boulding and Spivey, eds., Linear Programming and the Theory of the Firm. Macmillan.

ولكن لتغيير الاسعار النسبية اثر في تحديد الكمية المنتجة من كل من السلعتين وعادة ما نحصل على اسعار عوامل الانتاج عن طريق حل البرنامج المقابل والذي يشتمل على دالة اقلالها Minimization (وهي في هذه الحالة دالة التكاليف) بشرط استيفاء عدد من القيود تكون في شكل متباينات على هيئة اكبر من ان تساوى سعر الوحدة من السلع المنتجة (١٣). اى ان يراد الاقلال

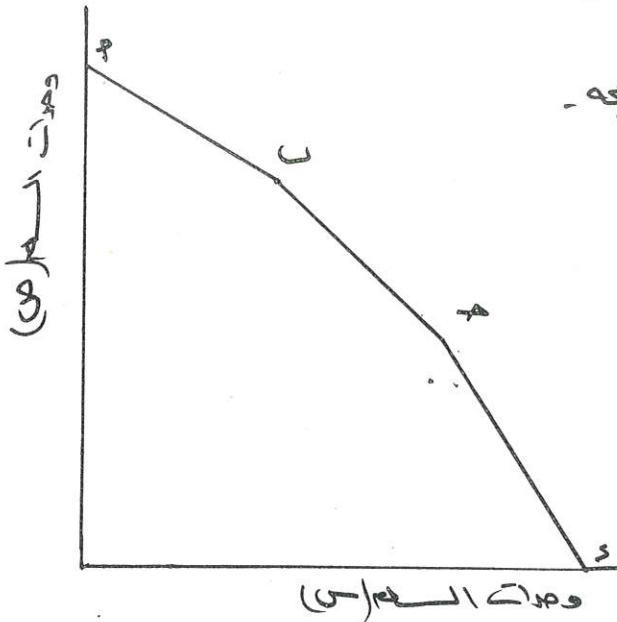
$$b = b_1 x_1 + b_2 x_2$$

بشرط ان

$$x_1 \geq 0, x_2 \geq 0$$

ك صفر

ويكون شكل منحنى امكانية الانتاج في هذه الحالة خط منكسر (انظر الشكل رقم (٤))



شكل منحنى امكانية الانتاج
(٤) شكل منحنى
منحنى امكانية الانتاج

(١٣) انظر R. Dorfman, P.A. Samuelson, and R. Solow, Linear Programming and Economic Analysis, McGraw-Hill, 1958.

وكذلك A. Qayum, Theory and Policy of Accounting Prices, Amsterdam, 1960.

ونفس الطريقة يعبر المنحنى أ ب ج د عن اقصى ما يمكن ان ينتجه المجتمع من السلعتين . والنقط الواقعة ه أ ب ج د تعبر عن استغلال الموارد بما يقل عن الطاقة الكاملة . ولهذا يجب ان يحقق التوزيع كمية من الانتاج تقع على الخط المنكسر أ ب ج د . ويتوقف موقع هذه النقطة على نسبة سعري السلعتين كما سنتبين فيما بعد .

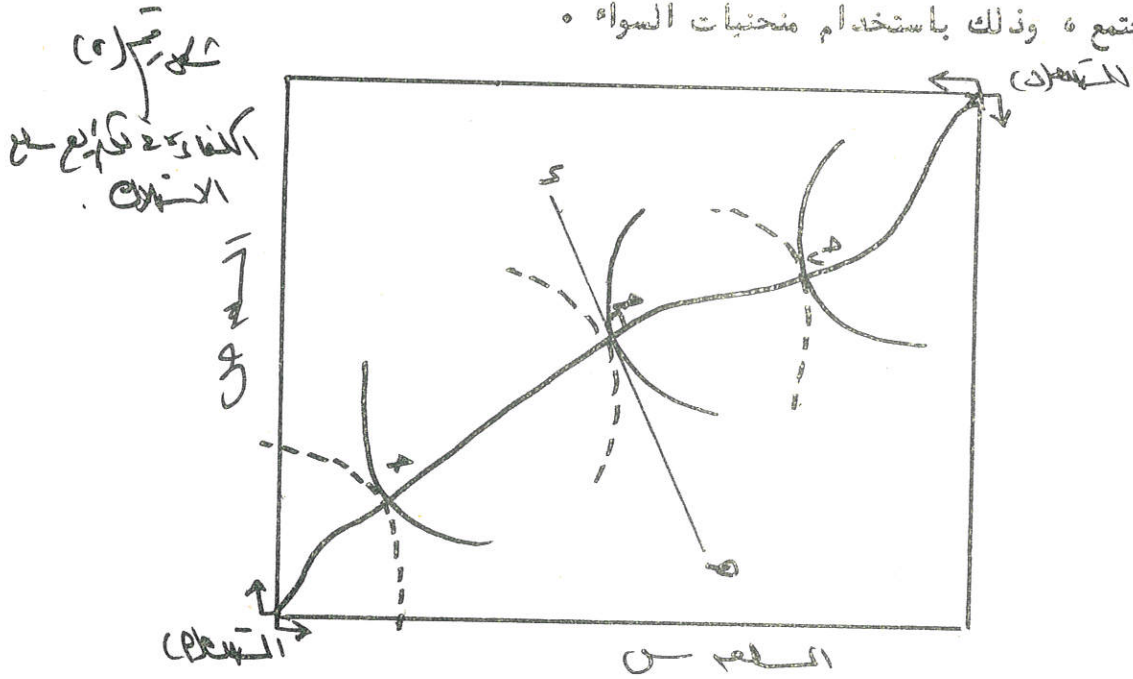
وتستطيع السلطة المركزية للتخطيط القيام بتحديد اسعار عناصر الانتاج التي تحقق قدرا من انتاج كل سلعة يتفق مع القدر المرغوب فيه بدون الحاجة الى الاوامر المباشرة . فاذا اتفقت تقديرات هيئة التخطيط بالنسبة لاحتياجات المستهلكين عند الاسعار المحددة . ثم التوازن في المجتمع عند اقصى كفاءة ممكنة . وقبل بيان ذلك نود ان نعرض لكيفية تحديد التوزيع الامثل لسلع الاستهلاك على افراد وفئات المجتمع .

٤ - تخصيص الموارد الاستهلاكية :

ان الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو اشباع رغبات الافراد . ويحصل الافراد على دخولهم من العمل اساسا . وتفترض النظرية الاقتصادية ان تصرفات المستهلكين رشيدة بمعنى انهم يفاضلون بين البدائل المتاحة لهم بغرض الحصول على اقصى اشباع ممكن . ويتوقف طلب المستهلكين على السلع المختلفة على مقدار ما يحصلون عليه من دخل ، اسعار السلع ، ادواقهم ، وطبيعة توقعاتهم بالنسبة للمستقبل فيما يتعلق بالاسعار والدخول . ومعروف ان الادواق والتوقعات لا تتغير بدرجة كبيرة في الاجل القصير . وكذا فان دخول الافراد مخططة ومن ثم تؤدي الاسعار دورا رئيسيا في نمط مشتريات الافراد . وتخبرنا النظرية الاقتصادية ان الفرد يتحصل على اقصى منفعة ممكنة عندما يتعادل الاحلال الحدى لاي سلعتين مع نسبة سعريهما . اي عندما تكون :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س}}{\text{ثمن السلعة س}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ص}}{\text{ثمن السلعة ص}}$$

ومن ثم الاسعار في الكميات المطلوبة من كل سلعة ، وذلك تبعاً للمرونة السعرية للطلب . ويمكن ايجاد السعر النسبي لسلعتين والذي يحقق الكفاءة في توزيع السلع الاستهلاك باستخدام الشكل الصندوقي على افتراض ان هناك فئتين او شخصين فقط في المجتمع ، وذلك باستخدام منحنيات السواء .



يمثل المحور الافقي اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة س والمحور الرأسى اقصى ما يمكن انتاجه من السلعة ص . ونقيس مقدار ما يحصل عليه المستهلك أ من السلعتين س ص ابتداءً من الركن الجنوبي الغربى . اما نقطة الاصل بالنسبة للمستهلك ب فتقع فى الركن الشمالى الشرقى ولهذا كلما اتجهنا الى الجنوب والى الغرب كلما زاد مقدار ما يحصل عليه من السلعتين اى اننا ننتقل من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر اعلى منه . وتتحقق الكفاءة في توزيع السلع الاستهلاكية عندما يتم التوزيع بناءً على منحنى التقاطع ج ج ١ ج ٢ °°

ويلاحظ انه كلما اقتربنا من مركز المستطيل كلما زادت درجة العدالة فى توزيع سلع الاستهلاك على فئات المجتمع . اما اذا ابتعدنا عنه فاننا نفضل فئة على أخرى . وعلى اية حال اذا قرر المجتمع سياسة معينة فى التوزيع ولتكن عند النقطة ج ١ فيجب ان تكون نسبة سعر س الى سعر ص مثلة بميل الخط المستقيم هـ و . وان لم يتحقق ذلك خرجنا عن شرط الكفاءة فى مجال الاستهلاك . واذا اختلفت نسبة الاسعار عن ذلك كان احد المستهلكين على استعداد لاستبدال سلعة محل سلعة اخرى باسعار تختلف عن الاسعار التى حددها جهاز التخطيط ، ولا يتم توازن المستهلكين .

وتجدر ملاحظة انه اذا اختلف نسبة سعري السلعتين عن معدل الاحلال الحدى فان معنى ذلك ان المستهلكين يحصلون على دخل يختلف عن الدخل المخطط . وينتج ذلك من حقيقة ان المستهلك سيجاول الحصول على السلعة التى يفضلها اكثر باى وسيلة ومنها انه يدفع سعرا يفوق السعر الرسمى ومن ثم ينخفض دخله عن الدخل الحقيقى المقدر ، وهذا مما يؤثر على توازن الاقتصاد القوي بأكمله .

٥ - التوازن الكلى فى المجتمع :

تتحقق الكفاءة الاقتصادية فى المجتمع اذا تحققت ثلاث شروط رئيسية هى :

(أ) الانتاج الامثل للسلع :

يتحدد الانتاج الامثل من السلع بناء على معرفة مجموعات السلع الممكن استخدامها باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ثم اختيار المجموعة التى تحقق اقصى اشباع ممكن . ويتم ذلك عندما تكون المنفعة الحدية الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع من استهلاك اى سلعة مساوية لتكافئها الاجتماعية Marginal Social Cost.

ويستطيع المجتمع الحصول على أكبر اشباع ممكن بالانتاج عند النقطة ج حيث يمس أعلى منحني سواء للمجتمع منحني امانية الانتاج . ولكن اذا كانت نسبة الاسعار هي الممثلة بالخط المستقيم ب ، فنجد ان كفاءة الانتاج تتحقق عند النقطة ج١ . ولكن اقصى اشباع للمجتمع لا يتم بناء على هذه الاسعار الا عند النقطة ج٢ . ولكن هذه النقطة الاخيرة تقع خارج المنطقة التي يمكن ان يتم عندها الانتاج ومن ثم يحقق المجتمع اشباعا اقل بالانتاج عند النقطة ج١ .

اما اذا غيرت السلطة المركزية للتخطيط الاسعار النسبية بحيث تعادل ميل الخط المستقيم أ ب لتحققت الكفاءة الاقتصادية في مجالي الانتاج والاستهلاك . واذا تم ذلك لكان الاقتصاد القوي في حالة توازن عام ولما ظهر مخزون فائض من السلع او طاقات انتاجية غير مستغلة . ويظهر هذا بوضوح اهمية الدور الذي تؤديه الاسعار في ادارة الاقتصاد القوي .

٦ - اساس التسعير :

(أ) التسعير في الاقتصاديات الرأسمالية : التكلفة الحدية والتكلفة الكاملة :

تنص النظرية الاقتصادية على ضرورة التسعير عند التكلفة الحدية . اي انه يفرض السعر الذي يناظر تعادل التكلفة الحدية (وهي عبارة عن التكلفة الناتجة من زيادة الانتاج بوحدة واحدة) مع الايراد الحدى . ومن المعروف ان هذا المبدأ يحقق شرط تعظيم ارباح المنتج وهو شرط اساسي في النظرية الاقتصادية ولكن التساؤل الذى يثور هنا هو هل هو تصرف رجال الاعمال فى الحياة العملية ؟ لقد قام الاقتصاديان البريطانيان هول وهيتش Hall and Hitch (١٥)

(١٥) انظر : R. Hall and C. Hitch, "Price Theory and Business Behavior," Oxford Economic Papers, No. 2. (May 1939).

بدراسة عن سلوك عدد من رجال الاعمال البريطانيين في هذا الصدد وتبين لهم ان غالبية رجال الاعمال يبنون قراراتهم التسعيرية على اساس اجمالي التكلفة مضافا اليها هامشا للربح . وذلك يكون المبدأ المتبع في التسعير هو التكلفة الكاملة وليس مبدأ التكلفة الحدية .

- ولقد تأسس الهجوم على مبدأ التسعير بالتكلفة الحدية على ما يلي : (١٦)
- (١) عدم مقدرة المنتجين على التعرف على منحنيات الطلب التي يوجهونها ومن ثم لا يعرفون منحنى الإيراد الحدى . ويرجع السبب في ذلك لمرتين اولهما عدم معرفة المنتجين لاذواق المستهلكين . والامر الثانى ان المنتجين لا يسلعون قليلا ومن ثم يتأثر كل منهم بافعال الآخرين ، وفي نفس الوقت يجهل كل منهم ردود افعال بعضهم لبعض .
 - (٢) انه بالرغم من عدم معرفة المنتجين لتصرفات بعضهم البعض الا انهم يخشون ان هم خفضوا اسعارهم ان يخفض منافسهم من اسعارهم ايضا .
 - (٣) اما في حالة محاولة رفع احدهم لاسعاره ، فانه يخشى ان فعل ذلك الا يرفع الآخرون اسعارهم او يرفعونها بنسبة اقل . وفي كلتا الحالتين يفقد جانباً كبيراً من مبيعاته .
 - (٤) لا يخفض المنتجون اسعارهم بالاتفاق الضمنى او الصريح بينهم وذلك لاعتقادهم بان مرونة الطلب على مجموع منتجاتهم منخفضة بحيث لا تبرر مثل هذا المسلك .
 - (٥) لا يرفع المنتجون اسعارهم اذا كانت قريبة من التكلفة الكاملة خشية دخول منتجين جدد السوق في الاجل الطويل .
 - (٦) غالبا ما تكون تغيرات الاسعار باهظة التكاليف من الناحيتين الادارية والبيعية .

٧ — خاتمة :

رأينا من العرض السابق الدور الحيوى الذى تؤديه الاسعار فى ادارة الاقتصاد القومى المخطط بطريقة تحقق مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . فاذا لم تعكس الندرة النسبية الحقيقية للموارد المتاحة فى المجتمع بطريقة ديناميكية لظهرت الاختلالات فيه ومظهر هذه الاختلالات فى جانب الانتاج ان عوامل الانتاج توضع لها اسعار اقل من سعرها التوازنى مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها بحيث يوجد عجز فيها . اما العوامل التى حددت اسعارها باعلى من سعر التوازن فيقل الطلب عليها عن الكمية المتاحة ومن ثم يوجد جـزء منها غير مستغل . وفى هاتين الحالتين يجب تعديل الاسعار بما يحقق التوازن .

اما فى جانب السلع الاستهلاكية فان انخفاض الاسعار عن سعر التوازن ينعكس على وجود طلب فائض ومن ثم تنشأ اسواق سوداء لها . اما اذا ارتفع سعرها التوازنى فانه ستراكم مخزون كبير منها . ويؤدي تغيير الاسعار النسبية الى تصحيح هذه الاوضاع بما يوازن بين قوى العرض والطلب .

ويكون من الحيوى فى هذا الصدد الاهتمام بمسألتين هما :

الاولى :

قبل استخدام الاسعار كاداه للتصحيح تجب دراسة المرونة السعرية للطلب بحيث تتحقق من جدوى هذه الاداه كوسيلة لاعادة تخصيص الموارد . اى اننا يجب ان نتحقق من ان الاختلال ناتج عن سوء التسعير وليس لاسباب

اخرى (مثل نقص المواد الخام ، او الرغبة في الحد من الاستهلاك لاغراض التنمية
... الخ) هذا من ناحية . اما من الناحية الاخرى فتفيدنا دراسة المرونة السعرية
للطلب في معرفة مقدار التغير (بالزيادة او بالنقص) في الاسعار الذي يحقق التوازن
حتى يتم التعديل دفعة واحدة .

الثانية :

يجب ان ينظر الى الاقتصاد القوي ككل وليس للسلع المراد تغيير اسعارها
فقط . فمن المعروف ان تغيير سعر بعض السلع يؤثر على الكميات المطلوبة من السلع
الاخرى نتيجة لعلاقات التكامل والاحلال الموجودة في الاقتصاد القوي وذلك منعـا
من ايجاد حل في بعض جوانب الاقتصاد وخلق مشاكل في جوانب اخرى . كذلك فان
تغير الاسعار ينعكس على الدخول الحقيقية لافراد المجتمع مما يؤثر في الطلب عليها .

اي انه من الحيوى اتباع النظرة الشاملة لا النظرة الجزئية ولهذا فان سياسة
تحديد الاسعار يجب ان تكون من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط والا تسببت
لا مركزية التنفيذ في سوء تخصيص الموارد . وجدير بالملاحظة ان الاسعار في ج ° ع ° م °
تحدد اما بالتسعيرة الجوية بواسطة وزارة التموين او الصناعة او بالتسعيرة الوديعة
بالاشتراك مع التجار وسنعالج هذا الموضوع في مذكرة منفصلة .

على انه تجب الاشارة الى ان الاسعار ليست السياسة الوحيدة للتنفيذ
اللامركزي للخطـة بل يجب استغلال الادوات الاقتصادية الاخرى مثل تعديل الدخول ،
والسياسات النقدية المالية الاخرى (الضرائب ، كمية النقود ، الاعانات ...) والتي
تكون وسيلة التخطيط المركزي في التنفيذ اللامركزي .

